الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الجمعة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا . . . . . (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى لدينا قائمة متكلمين طويلة هذا الصباح. ولذلك، أرجو من الوفود احترام الحدود الزمنية المتفق عليها لبياناتها.

السيد هرنانديز – ميليان (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أولا، ترحب كوستاريكا بانتخابكم، سيدي، لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن واثقون بأنكم ستقودون عملنا بنجاح كبير. ونشيد بكم وبزملائكم في المكتب.

كما يتضح من بيانات الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السفير دوارتي، وآخرين تكلّموا بالفعل، فإن العام الماضي كان في المجمل إيجابيا حيث تحقق تقدم كبير على الرغم من بعض الانتكاسات الملحوظة. والسمة الغالبة لهذه الحالة المعقّدة هي تعزيز تعددية الأطراف، وهو ما يشهد عليه استئناف الأنشطة العالمية الرئيسية لنزع السلاح في الأمم المتحدة. وقد أنعش الأمين العام جدول الأعمال الدولي باقتراحه التاريخي المؤلف من خمس نقاط لنزع السلاح النووي. وخرج مؤتمر نزع السلاح من فترة شلل طويلة وشهد مجلس الأمن، فضلا عن اتخاذ قرار تاريخي بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، (قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩))، عقد جلسة لم يسبق لها مثيل بشأن ذلك الموضوع (انظر S/PV.6191). وحضر زعماء الدول النووية الكبرى أمام المجتمع الدولي وأعطوا الدفعة الأولية لعملية ستهيمن على الساحة في المستقبل.

وحدث تقدم آخر. فعلى الرغم من وقوع حوادث مؤسفة، حازت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مكانة ونحن نمضي قُدما، متفائلين حيال المؤتمر الاستعراضي الذي يعقد في العام المقبل. ومن المؤشرات المشجعة أيضا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعززت بفضل حالات انضمام مهمة إليها. وأصبحت إمكانية القيام بعمل أولي يهدف إلى وضع صك دولي بشأن المواد الانشطارية اليوم أقرب من أي وقت مضى. ما زال هناك بعض مَن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

يريدون أن يروا النصف الفارغ من الكوب. أما الذين عملوا بجد من بيننا لخفض الأسلحة بجميع أنواعها ولتخليص الناس من وطأة الإنفاق العسكري الثقيلة، فإنهم يتطلعون إلى المستقبل بتفاؤل.

إن كوستاريكا تنهي عاما اتسم بمشاركتها بفعالية وقوة في نزع السلاح وحفظ السلام والأمن الدولي. وسننهي قريبا خدمتنا في مجلس الأمن. وفضلا عن المشاركة في عمل المجلس، فإن كوستاريكا ترأست اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وأسهمت في تعزيز اللجنة باعتبارها آلية مفيدة وقوية للتعاون الدولي. وفضلا عن ذلك، سلّمت كوستاريكا قبل بضعة أسابيع رئاسة المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي كانت تشترك فيها مع النمسا. ونواصل تولّي رئاسة مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وتقود كوستاريكا، مع ست دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، عملية النظر في عقد معاهدة لتجارة الأسلحة وتقدم مرة أخرى، مشروع قرار يقترح وضع مشروع اتفاقية نموذجية لحظر الأسلحة النووية، وقدمناه مع ماليزيا قبل عامين.

وبفخر نكاد لا نخفيه، استمعنا بارتياح كبير إلى الإشارات التي وردت إلى المادة ٢٦ من الميثاق التي تفرض على مجلس الأمن واجب وضع خطط لتنظيم التسليح، بما يكفل بالتالي أقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى التسليح. واسمحوا لي أن أكرر تلك الكلمات ”بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى ناحية التسليح“. وكوستاريكا تعتقد أنها أسهمت في بث الحياة من جديد في هذه المادة التي كانت مجرد حبر على ورق قبل عام واحد. وأثناء رئاستنا لمجلس الأمن، نظّمنا مناقشة حول هذا الموضوع تحديدا وأعاد رئيسنا، الحائز على جائزة نوبل للسلام أوسكار أرياس سانشيز، المادة ٢٦ من الميثاق إلى الحياة من جديد. فقد أشار إلى هذه المادة باعتبارها ”النص الذي يقوم عليه هذا المبنى“ (S/PV.6017، ص. ٢٥) لأن حلم مؤسسي المنظمة كان إقامة عالم يعيش في سلام ويستخدم جميع الموارد لكفالة رفاه شعوبه ورفاه الإنسانية.

ولهذا السبب، لا يمكنني أن أختتم بياني بدون رفع صوت كوستاريكا مرة أخرى بالدعوة إلى التحلي بالحكمة وبالاحتجاج على سباق التسلح المحموم الذي يبدد مبالغ مالية فلكية يمكننا بها أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكننا استخدام هذه الأموال لخفض انبعاثات الكربون إلى مستويات من شأنها تفادي تزايد الاحترار العالمي وكذلك لتحقيق أهداف التنمية البشرية الأخرى للجميع. ونحن مندهشون تماما لتخصيص ١,٤ تريليون دولار للإنفاق العسكري في العام الماضي في حين لا يوجد ما يكفي من المال للوفاء باحتياجات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تم تحديدها قبل ثلاثة عقود. وما يجعلنا نشعر بالكرب الشديد أيضا مبلغ الستين بليون دولار الذي تكرسه منطقتنا، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، للنفقات العسكرية. فمنطقتنا تعاني من أوجه عدم مساواة كبيرة؛ والفقر يؤثر على حوالي ٢٠٠ مليون شخص ويؤذيهم في حين لا يزيد عدد سنوات الدراسة لمعظم السكان عن سبع سنوات.

وفي المجمل، فإن مما يثلج صدورنا التقدم الذي أُحرز على الرغم من أن الصورة الكاملة ما زالت معقّدة في مجال أسلحة الدمار الشامل ونعتقد أن ثمة حاجة إلى مضاعفة جهودنا في مجال تجارة الأسلحة التقليدية الذي يبعث على الجزع. ويجب علينا خفض النفقات العسكرية واستخدام هذه الموارد في التصدي للأزمات الأخرى. وعلى هذا الأساس، فإننا راغبون في العمل من أجل نجاح اللجنة.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يسعد وفد بلدي بصفة خاصة أن يتولى رئاسة اللجنة الأولى مرة أخرى ممثل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

السفير خوسيه لويس كانسيلا ممثل أوروغواي ونعرب لكم، سيدي، عن دعمنا الكامل. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن في ظل قيادتكم من الانتهاء من عملنا بنجاح. ويؤيد وفد بلدي أيضا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يتصف بلدي باحترامه للصكوك الدولية وتمسكه الشديد بالإطار المؤسسي والقانون الدولي. ويجري التعبير عن طابعه المسالم والتزامه بالسلام والأمن من خلال مشاركته الفعالة في المحافل التي يُناقش فيها نزع السلاح وعدم الانتشار، وهما من العناصر الأساسية في سياسته الخارجية.

وبلدي، بصفته دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، يؤيد كل المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها ضمانة للسلام والأمن العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب ببدء نفاذ المعاهدتين اللتين تنشئان منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأفريقيا. فهذه إنجازات مهمة على طريق بلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

يدرك وفد بلدي الدور المهم الذي تقوم به المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولهذا السبب، نؤيد عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، الذي سيعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في نيويورك وستكون شيلي منسقة له.

تثق كولومبيا، وهي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بأن العمل المنجز في الاجتماعات التحضيرية الثلاثة سيسهم في نجاح المؤتمر الاستعراضي الذي يعقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٠ برئاسة الفلبين. وسيشارك وفد بلدي بفعالية في المناقشات التي ستجري حول الدعائم الثلاث لهذا الصك الدولي – نزع السلاح وعدم الانتشار وإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأود أن أشدد على أهمية تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن هذا الصك بطريقة متوازنة وغير انتقائية لكفالة مصداقيتها وفعاليتها.

منذ أن أودع بلدي صكوك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٨، ونحن ملتزمون بدخولها حيز التنفيذ. ونشدد على إعلان الولايات المتحدة أنها ستسعى للتصديق عليها، وهو الإعلان الذي صدر في المؤتمر السادس المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمعقود في أيلول/سبتمبر من العام الحالي في هذه المدينة. وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة من بلدان المرفق ٢، فإن بدء نفاذ المعاهدة يبدو اليوم أقرب من أي وقت مضى.

نرحب باعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء في ٢٩ أيار/مايو. وعلى الرغم من أن العمل الفني لم يبدأ في هذا العام، فنحن متأكدون من إمكانية بدء العمل في عام ٢٠١٠ في ظل رئاسة بنغلاديش. وقد نسّقنا أنشطة مجموعة ٢١ أثناء الجزء الثالث من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٩ في جنيف وعملنا بجد لتنفيذ البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ونعتقد أنه يمكننا إحراز تقدم كبير في عمل المؤتمر.

يثق وفد بلدي بأن الزخم الجديد المكتسب في اجتماع قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر في هذه المدينة (انظر S/PV.6191) واتخاذ قرار المجلس ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بتوافق الآراء سيؤديان إلى توطيد نظام دولي ملموس وشفاف ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك إلى تنفيذ الالتزامات القائمة بالفعل وإلى اعتماد اتفاقات جديدة لبلوغ هدف تخليص العالم من خطر الأسلحة النووية واستعمالها.

على الرغم من أن كولومبيا لم تشارك في عملية أوسلو التي انتهت باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية، فإنها كانت من بين أوائل البلدان التي وقّعت عليها. وباتخاذ قرار التوقيع على ذلك الصك القانوني، فإن بلدي جدد التزامه باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي واستعداده لحظر دخول جميع الأسلحة ذات الأثر الإنساني إلى أراضيه. وفي معرض إظهار الالتزام بهذه الاتفاقية، دمّرت كولومبيا ٥٧ في المائة من ترساناتها. وقد بلغت هذه العملية ذروتها في أيار/مايو الماضي. وقررت حكومة كولومبيا تدمير نسبة ٤٣ في المائة المتبقية من مخزوناتها الحالية قبل نهاية هذا العام.

يود وفد بلدي أن يسترعي الانتباه إلى مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي مشكلة تتجلى في سقوط مئات الضحايا سنويا في مختلف أنحاء العالم وفي المناطق الواسعة من الأراضي الزراعية الملوثة بهذه الأجهزة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة مكافحة هذه الآفة، بما في ذلك بذل جهود لاستعادة الحقوق الأساسية للناجين. وذلك هو الهدف المشترك الذي سنؤكد عليه مجددا في المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام تحت عنوان ”مؤتمر قمة كارتاخينا بشأن إيجاد عالم خال من الألغام“ الذي سيعقد في كارتاخينا، كولومبيا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لإعادة تأكيد أهمية المشاركة الواسعة في ذلك المؤتمر وعلى أرفع المستويات السياسية كمؤشر على التزام الدول الأطراف والمراقبة بالاتفاقية.

وفي كارتاخينا، ستتاح لنا فرصة فريدة لاستعراض إنجازات الاتفاقية في الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذها. وسنتمكن أيضا من مناقشة التحديات الهامة التي تواجه المجتمع الدولي في إجراءاته لمكافحة الألغام المضادة للأفراد ووضع خطط عمل مناسبة. وكولومبيا تعتبر أن من المهم للغاية، في هذا الإطار، تحديد ومناقشة التحديات التي تشكِّلها للاتفاقية الأنماط الجديدة لإنتاج واستخدام الألغام المضادة للأفراد. وبالمثل، يعتقد وفد بلدي أنه يجب علينا أن نصر على إصدار إدانة أقوى لاستخدام هذه الأجهزة من جانب أي جهة فاعلة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية ومهربو المخدرات. وينبغي للمؤتمر أن يركز بصفة خاصة على الحاجة إلى توفير الرعاية للضحايا الذين يشكِّلون المبرر الذي تستند إليه جميع الجهود المبذولة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد.

يولي وفد بلدي أهمية كبيرة لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وكولومبيا ملتزمة بإحراز تقدم في هذا المجال وتواصل العمل على جميع المستويات، حيث تتبادل الخبرات وتعتمد آليات مشتركة تسهم في تنفيذ الصكوك الملزمة سياسيا وقانونيا في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا القوي لعمل الرئيس المعين للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين الذي يعقد في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ونبدي استعدادنا الكامل للعمل معا من أجل إنجاحه.

يدعو وفد بلدي أيضا إلى تأييد جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار المعنون ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“ الذي تقدمه كولومبيا تقليديا مع جنوب أفريقيا واليابان. وأؤكد مجددا أيضا استعداد بلدي لمواصلة المشاركة الفعالة في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٠. والسعي إلى صياغة توافق في الآراء لاعتماد صك ملزم قانونا بشأن المسألة يفرض ضوابط أقوى

على عمليات نقل الأسلحة يشكِّل أولوية يود وفد بلدي التأكيد عليها مرة أخرى.

وأخيرا، أود إعادة التأكيد على دعمنا لعمل اللجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن ذلك سيتجسّد في صورة زخم سياسي متجدد سيمكننا من إحراز تقدم فعال بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يسعدني أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني على الثقة التي حظيتم بها بانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الأولى الهامة. كما أود أن أهنئ أعضاء مكتبكم وأن أشكر السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على كلمته الشاملة ودوره البنّاء في دعم أعمالنا. كما يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان ممثل إندونيسيا الموقر الذي أدلى به بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز وكذلك بيان ممثل السودان بالنيابة عن المجموعة العربية.

لقد حددت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، أولويات المجتمع الدولي بالعمل الجاد نحو نزع السلاح النووي. ووضعت هذه الأولويات في جدول أعمال محدد يتناوله مؤتمر نزع السلاح. وكما تعرفون، فإن عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض القوى قد أعاق الجهد الدولي وأوقف المؤتمر عن سعيه نحو القيام بالمسؤوليات المنوطة به وذلك بفعل الازدواجية واستثناء البعض من آليات التوافق الدولي بشكل استفزازي. ولذلك، ما زالت التحديات قائمة بل وتزداد ويتعاظم معها القلق الدولي جراء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية منها. علاوة على وجود كميات مرعبة منها جاهزة للاستعمال لدى البعض ممن يجاهر علانية بإمكانية استخدام هذه الأسلحة لتحقيق غايات ومكاسب سياسية. ولقد تكاتفت جهود المجتمع الدولي بغية وضع آليات لضبط عملية انتشار الأسلحة النووية في عملية أُريد لها أن تتسم بشفافية مطلقة. إلاّ أن ما يدعو إلى القلق هو أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تعمل وتسعى إلى إدارة هذا الملف بطرق ملتوية تخدم مصالحها الضيقة ومصالح حلفائها على حساب الأمن والسلم الدوليين.

إن تصريحات بعض ممثلي هذه الدول كانت واضحة وتشير إلى أن التزامهم بعملية منع الانتشار النووي مرهون بما سموه أمنهم القومي وأمن حلفائهم. ولقد فاتهم أن صون الأمن الوطني ليس أمرا انتقائيا وهو حق لجميع دول العالم يكفله ميثاق الأمم المتحدة وليس ميزة للبعض يبررون به تحايلهم على مبدأ عدم الانتشار النووي وتطبيقهم لمعايير مزدوجة أصبحت تشكل عقبة أمام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وإن قيام بعض الدول بتزويد إسرائيل بالمفاعلات والماء الثقيل والعلماء والتكنولوجيا المتطورة على مدى عقود من الزمن قد أتاح لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية ووسائل إيصالها، بما يهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط برمتها. وهذا أمر إنما يؤكد وجاهة ما نقوله. وإن تقديم هذه الدول نفسها الحماية لإسرائيل كي يتم استثناؤها والتعامل معها تعاملا تمييزا وتفضيليا رغم عدوانها المستمر على دول المنطقة وواقع استمرارها في احتلال الأراضي العربية وتهديدها باستخدام السلاح النووي، كل ذلك إنما يقوض مصداقية ادعاءات هذه الدول بأنها حريصة على تحقيق عالمية عدم الانتشار النووي. بل يؤكد أن دوافع هذه الدول لدى حديثها عن العالمية هي دوافع استنسابية انتقائية لا علاقة بها بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإنما بتصفية حسابات ثنائية خاطئة خارج إطار القانون الدولي مع دول بعينها ممن لا تتفق مواقفها مع سياسات تلك الدول النافذة.

يعرب وفد بلادي عن الأمل في أن يتم خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ التوصل إلى إجراءات جادة لتنفيذ قرار الشرق الأوسط المتخذ في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ١٩٩٥، وكذلك تنفيذ الخطوات العملية الثلاثة عشر للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ مع التذكير بأن صفقة تمديد العمل بالمعاهدة لأجل غير مسمى لم تكن لتتسم بالتوافق بدون هذا القرار الذي يقضي، كما تعرفون، بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لأن عدم تحقيق ذلك سيفقد تلك الصفقة مصداقيتها.

ونرحب في هذا الإطار بجميع الجهود التي بذلت لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وآسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي هذا الإطار، فإننا نعرب عن الأسف لأن منطقة الشرق الأوسط ما زالت بعيدة عن أي مبادرة دولية جادة لإخلائها من الأسلحة النووية، تحقيقا للأمن والسلم الدوليين. ونؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة هذه المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وذلك من خلال ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وبحيث تكون الأمم المتحدة والوكالة الدولية الإطار الطبيعي لمباحثات جدية من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. ولقد قرنت سوريا القول بالفعل. إذ تذكرون أنها كانت قد تقدمت باسم المجموعة العربية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بمشروع قرار إلى مجلس الأمن لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية (S/2003/1208). إلاّ أنه، للأسف، لم يتم اعتماد تلك المبادرة التي ما زالت مطروحة باللون الأزرق، وذلك بسبب معارضة دولة نووية كبرى آنذاك.

يرحب وفدنا باعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقرارين هامين يتعلقان بالترسانة النووية الإسرائيلية، وهما القراران اللذان طالبا إسرائيل بإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية (GC(53)/RES/16) وبالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كطرف غير حائز للأسلحة النووية (GC(53)/RES/17). كما طالبا المدير العام للوكالة بالعمل على تنفيذ هذا المطلب الدولي. وللأسف، فقد رفض الإسرائيليون هذين القرارين. وبالتالي، فإن المجتمع الدولي مطالب، مرة ثانية وثالثة ورابعة، بالضغط على إسرائيل لتنفيذ هذين القرارين إضافة إلى القرارات الأخرى ذات الصلة، وذلك حفاظا على الأمن والسلم الدوليين. وهنا، يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علنا بامتلاك أسلحة نووية والتهديد باستخدامها وسط صمت مستغرب يؤكد تواطؤ البعض في حماية إسرائيل من عواقب تنصلها من الالتزامات الدولية ذات الصلة ورعايتهم لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلا وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار النووي وشجع على إحياء سباق التسلح بما له من انعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

تعتبر بلادي أن حق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية هو حق غير قابل للتصرف وفقا لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وتعارض بلادي أي محاولة لإعادة تفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه بشكل انتقائي.

وتؤيد بلادي قرار الجمعية العامة المعنون، ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“.

كما نعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد لقضايا نزع السلاح. ونحن نرحب باعتماد المؤتمر لبرنامج عمل بعد سنوات طويلة من الجمود. وندعو المؤتمر إلى أن يتضمن برنامج عمله القادم تشكيل هيئات فرعية للتفاوض حول القضايا الأربع الرئيسية المدرجة في جدول أعماله وهي، نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وحظر المواد الانشطارية.

أخيرا، يؤكد وفد بلادي على ضرورة أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن سلبية، وفق صك دولي ملزم قانونا، للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، يقضي بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها.

السيد جينباييف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لهذا المنصب الهام وأن أتمنى لكم كل نجاح في مهمتكم الصعبة. وأؤكد لكم على دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه البنّاء في عملنا معا هنا. ونود أيضا أن نشكر الممثل السامي للأمين العام، السيد سيرجيو دوارتي، على إسهامه وعلى الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن اتباع سياسة نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل مبدآن أساسيان في السياسة الخارجية لجمهورية قيرغيزستان. وأحد السبل الرئيسية للمضي قُدما في هذا الصدد هو تعزيز النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. والأساس لهذا هو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعتبر قيرغيزستان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النووي من أجل ضمان الاستقرار الاستراتيجي وتوفير الأمن.

ومن الضروري منع انتشار الأسلحة النووية والمواد التي يمكن استخدامها لاستحداث أسلحة الدمار الشامل، وضمان الاستخدام الآمن والمأمون للمواد النووية. وتماشيا مع تلك السياسات، كانت إحدى الخطوات التي اتخذتها جمهورية قيرغيزستان هي إدخالها حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠٠٤ اتفاقاً للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عام ٢٠٠٧، وقّعت قيرغيزستان على البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة. وتعتبر قيرغيزستان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وسيلة فعالة لتعزيز السلام والأمن الدوليين، وتدعو إلى الانضمام العالمي إلى الاتفاقية.

ونحن مقتنعون تماما بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، يمثِّل إسهاما حقيقيا في نزع السلاح النووي. وتم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وبدأ نفاذها في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وكانت قيرغيزستان أحد المبادرين الرئيسيين والمشتركين الفعليين في إنشاء المنطقة. وهذا دليل على الموقف الثابت والراسخ لجمهورية قيرغيزستان إزاء مسائل نزع السلاح النووي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول والمنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة، على دعمها الكامل لمبادرتنا. وكما يعلم أعضاء المجلس، اتخذت الجمعية العامة عدداً من القرارات وأدرجت هذه المبادرة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. كما أننا ممتنون جدا لدول وسط آسيا والأمم المتحدة على

اختيار جمهورية قيرغيزستان بوصفها الدولة الوديعة للمعاهدة. وهذا مؤشر على ثقة كبيرة بنا واعتراف بالإسهام الكبير الذي قدمته قيرغيزستان لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

انطلاقا من ضمان سلامتنا وكدليل على سياستنا القائمة على الانفتاح وحُسن الجوار، فقد عملت قيرغيزستان دائما مع الدول الأخرى في المنطقة، فضلا عن المنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل جعل آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونستمر في الدعوة إلى تعزيز عملية نزع السلاح ونظام منع الانتشار وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وندعو إلى إجراء مزيد من المفاوضات بشأن إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية.

قيرغيزستان تشعر بقلق بالغ حيال كيفية تخزين نفايات الأسلحة النووية. وفي الوقت الحاضر، لا تزال هناك مواقع تخزين نفايات مشعة على أرض قيرغيزستان. إن كيفية معالجة هذه النفايات من أجل منع حدوث كارثة بيئية إقليمية مسألة بالغة الأهمية في جدول أعمالنا. وفي صيف هذا العام عُقد في جنيف بمبادرة من حكومتي، منتدى دولي رفيع المستوى بشأن مسألة المواد المشعة المخزّنة في أرض قيرغيزستان.

كما تدعو قيرغيزستان إلى إجراء حوار متعدد الأطراف بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومن أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

جمهورية قيرغيزستان تعلِّق أهمية كبيرة على قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونتفق على أنه من الضروري منع حصول الكيانات من غير الدول على المواد وتكنولوجيا الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، من خلال سبل شتى تشمل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي سبيل تلك الغاية، تعمل الحكومة على تعزيز نظام الرقابة على الصادرات. ويجب على جميع الدول التعاون بشأن ضوابط التصدير من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وينبغي للدول الحائزة لتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل المنظورة منع انتشار هذه التكنولوجيا كي لا تقع في أيدي دول أو جماعات قد تهدد العالم باستخدام تلك الأسلحة.

تشعر قيرغيزستان بالقلق حيال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي تتخذ الخطوات المناسبة على الصعيد الوطني لمكافحة التداول غير المشروع لتلك الأسلحة. وندعو الأمم المتحدة إلى المشاركة الفعالة في هذه المسألة. ونؤيد الاقتراح الداعي إلى وضع صك دولي ملزم قانونا ينظم عملية وضع علامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها وكذلك وضع وثيقة لمكافحة السمسرة غير القانونية.

ينبغي لنا أيضا التركيز على الحد من الأسلحة التقليدية. ويجب علينا اغتنام الفرصة التي تطرح نفسها لبناء الثقة بين البلدان وتهيئة جو من التفاهم الشامل والشفافية والتعاون مما يفضي إلى تخفيض في الأسلحة. ونأسف لعدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح. وتدعو قيرغيزستان إلى إجراء الحوار بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية، ووقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح النووي في هذا المحفل.

السيد رامافولي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والستين. أود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ويؤكد وفدي على دعمه لكم خلال مدة ولايتكم كرئيس للجنة. ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى

بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

تنعقد دورة هذا العام للجنة الأولى والآمال معقودة على أن مشهد آلية نزع السلاح آخذ في التغير. ومختلف أصحاب المصلحة ألقوا الضوء على مسائل نزع السلاح خلال العام. ومع ذلك، ما زالت هناك مشاكل. وما زلنا نشهد بعض الانتكاسات في هذا المجال. وللأسف، هذا يدل على عدم وجود أساس مشترك وهدف مشترك. وهذه التحديات لا تهدد السلام والأمن الدوليين فحسب، وإنما تقوض المعاهدات والاتفاقيات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

سأعطي في بياني الجوانب التالية من نزع السلاح: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

في الماضي القريب، شهد المجتمع الدولي طفرة كبيرة في مجال التجارب النووية وإطلاق القذائف من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وذلك أمر مؤسف. ويتعين على هذه الدول الأعضاء المخلّة بالتزامها بالاتفاقات استعادة ثقة المجتمع الدولي عن طريق الامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة وتعزيز التعاون الجاد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا خلاف على أن لكل بلد الحق السيادي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وينبغي أن نسعى جاهدين لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بدون مزيد من التأخير. ولن يتسنى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية إلاّ بدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ. وبالتالي، ندعو دول المرفق ٢ التي لم تصدِّق على المعاهدة بعد إلى تسريع جهودها الرامية إلى القيام بذلك.

ومما أثلج صدر وفدي المداولات التي جرت في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي انتهى للتو. ونثني على دول المرفق ٢ التي انضمت إلى توافق الآراء في الإعلان الختامي الذي اعتمده المؤتمر.

وعلى نفس المنوال، يرحب وفدي بالتوقيت المناسب لعقد اجتماع قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191). ولا حاجة إلى مزيد من التأكيد على أوجه التكامل الواضح بين البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو الحكومات في اجتماع القمة، ومضمون البيان الختامي الذي اعتمده مؤتمر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ما زالت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هامة للغاية بوصفها إطارا لصون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما. إن التقدم الذي أحرز في أيار/مايو ٢٠٠٩ في اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ يعدُّ أمرا مشجعا. وسينضم وفدي إلى الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي في التأكد من أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ سيسفر عن نتائج إيجابية. ومن المعروف جيدا أن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تعزز بعضها بعضاً. وبهذه الصفة يجب أن تحصل على اهتمام متساو ومتوازن. ويجب ألاّ ننسى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك تخلّت بموجبه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن طموحاتها إلى حيازة الأسلحة النووية. وبالمثل، نعتقد اعتقادا راسخا بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ستحترم تماما التزامها بنزع السلاح النووي.

وتم تدعيم الرغبة في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، معاهدة بليندابا، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأبدت أفريقيا من خلال هذه المعاهدة التزامها ببناء عالم أكثر أمنا للبشرية. وندعو المناطق التي لم تبد التزامها بذلك بعد إلى أن تحذو حذوها، وإلى ضمان وجود عالم خال من الأسلحة النووية.

إن استخدام الذخائر العنقودية انتهاك للقانون الإنساني الدولي ولاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وبوصف مملكة ليسوتو مؤمنة متحمسة بحقوق الإنسان ومؤيدة لها فهي تدعم جميع الجهود الرامية إلى حماية المدنيين، فقد كانت من بين الدول الـ ٩٣ التي وقّعت على الاتفاقية عندما فتح باب التوقيع عليها لأول مرة في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ووقّعت ليسوتو على الاتفاقية بفهم واضح مفاده أن ذلك كان شرطا مسبقا للتصديق عليها. وتعتزم ليسوتو التصديق على الاتفاقية في أقرب فرصة ممكنة. وفدي يؤيد تماما الحملة من أجل التصديق على الاتفاقية وبدء نفاذ هذا الصك الهام للغاية. كما ندعم كل الجهود الرامية إلى التشجيع على تنفيذها الكامل والفعال، وكذلك إضفاء الطابع العالمي على أحكام هذه الاتفاقية. ونهنئ الدول التي أودعت وثائق تصديقها على الاتفاقية خلال الحدث الذي عقد بتلك المناسبة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وندعو جميع الدول الأعضاء الأخرى التي لم تودع وثائق تصديقها بعد إلى القيام بذلك باغتنام فرصة الإيداع علنا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ خلال الحدث الجانبي الذي سينظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للغرض نفسه.

إن الدمار الذي تسببه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في العالم النامي يبعث على قلق وفدي. وبوصف ليسوتو بلداً نامياً صغيراً، تشكّل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، خطرا أكبر عليه من أسلحة الدمار الشامل. فهذه هي الأسلحة التي تجد طريقها بسهولة لتصل إلى أيدي المجرمين. ومنذ عام ٢٠٠٦ حتى الآن، تمكّنت ليسوتو من تدمير ٩٢١ ٥ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة لخفيفة غير المشروعة. ويجب علينا التكاتف من أجل التصدي للتهديد الذي يشكّله الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. إن برنامج عمل عام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يؤدي دورا هاما في تحقيق الأمن والتنمية على المدى الطويل في البلدان النامية. وستشترك ليسوتو بهمة في الاجتماع الرابع من اجتماعات الدول الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن تنفيذ هذا البرنامج، ومن المزمع عقده في عام ٢٠١٠.

أود أن أختتم بياني بتأكيد أن تعددية الأطراف أمرا لا غنى عنه لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ربما هناك وجاهة في الرأي القائل بأنه يتعين إعادة النظر في عضوية مؤتمر نزع السلاح. فهي لا تمثل تمثيلا كافيا المجتمع الدولي بشكله الحالي. ولذلك فقد لا تفي بمتطلبات تعددية الأطراف. ولن نتمكن من تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح إلاّ عندما نعمل بشكل جماعي. يجب على جميع الدول الأعضاء أن تسترشد بأحكام الصكوك المتفق عليها دوليا تحت إشراف الأمم المتحدة.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفدي الموقف القائم على المبدأ لحركة عدم الانحياز الذي أوجزه السفير مارتى ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا، في بيانه الذي ألقاه في وقت سابق من هذا الأسبوع. وشدد العديد من الوفود على مدار هذا الأسبوع ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من الحماس، على التطورات المشجعة التي حدثت في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي منذ اجتماعنا الأخير. وتشمل أبرز التطورات

اقتراح الأمين العام المؤلف من نقاط خمس، وكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وبدء المحادثات بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن إجراء مزيد من تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وبدء نفاذ منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية، وعقد أول اجتماع قمة لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (S/PV.6191)، ومؤخرا عقد المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

كما ذُكرت مرارا وتكرارا التطورات الإيجابية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك القضايا المتصلة بالذخائر العنقودية، والعمل من أجل التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة، والتحضير لاجتماعات مقبلة بشأن الألغام الأرضية وتنظيم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومع ذلك ما زالت التحديات الأساسية والتهديدات الخطيرة تعوق جهودنا لبناء عالم أكثر أمنا وأمانا: فما زال هناك ٢٣ ٠٠٠ سلاح نووي، والآلاف من الصواريخ والقاذفات لإيصالها. والمعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل لا ترقى إلى مستوى العالمية والتقيد الصارم بها. وليس هناك بعد معاهدات ملزمة قانونا تتعلق بالقذائف والاتجار بالأسلحة الصغيرة ووقف إنتاج المواد الانشطارية. وما زال يتعين التنفيذ الكامل للالتزامات السابقة، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣ نحو نزع السلاح النووي التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وبالتالي، ينبغي معالجة المسائل المعلّقة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار بعزم متجدد واتباع نهج عملي.

يود وفدي التأكيد على أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية تدافع عن نزع السلاح النووي بصورة تدريجية وخطوة خطوة، يجب التشجيع بقوة على إنشاء مناطق خالية الأسلحة النووية باعتبارها أحد النهج الأجدى والأكثر واقعية. إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا تكمل الجهود العالمية الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار فحسب، وإنما تعزز نظام عدم الانتشار أيضا. ولذلك، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع وتصدق بعد على أي بروتوكولات ملحقة بالمعاهدات ذات الصلة إلى القيام بذلك.

وسيُسجل هذا العام في تاريخ المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفه عاما مميزا إذ تدخل خلاله حيز النفاذ معاهدتين لإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأفريقيا. كما شهد هذا العام بعض الخطوات الأولية نحو تعزيز التعاون النووي بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ففي الاجتماع الأول لمراكز تنسيق المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا الذي عقد في أولانباتار في نيسان/أبريل الماضي، ناقش المشاركون تنفيذ إعلان تلاتيلولكو الذي اعتمد في عام ٢٠٠٥ في المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها. بالإضافة إلى ذلك، تضمّن جدول الأعمال إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، والمسائل العملية ذات الصلة بتعزيز التعاون والتنسيق بين مراكز تنسيق المناطق، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الثاني المقرر عقده في العام المقبل. وأود أن أبلغ الوفود المهتمة بأننا قدّمنا بيان الرئيس في اجتماع أولانباتار بوصفه وثيقة رسمية لدورة الجمعية العامة هذه (انظر A/C.1/64/4).

وبعد أن اعترفت الجمعية العامة بمركز منغوليا منذ عام ١٩٩٨، وأكد عليه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس

الأمـن، ستواصـل منغوليـا العمـل مـع المنـسقين الآخـرين، وكذلك العمل بصورة مشتركة مع أعضاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية على تعزيز الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال مـن الأسـلحة النوويـة في الفتـرة الـتي تـسبق عقـد المـؤتمر الاستعراضـي للأطـراف في معاهـدة عـدم انتـشار الأسـلحة النوويـة لعـام ٢٠١٠ والمـؤتمر الثـاني للمنـاطق الخاليـة مـن الأسلحة النووية.

وبوصف منغوليا دولة غير حائزة للأسلحة النووية وتتمتع بموقع جغرافي فريد لا يمكنها من أن تكون جزءا من أي منطقة إقليمية تقليدية خالية من الأسلحة النووية، فهي تتبع سياسة إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية من خلال إبرامها معاهدة دولية مناسبة. ويحدونا الأمل في أن تسفر الاجتماعات الثلاثية ذات الصلة التي ستعقد في جنيف قريبا عن نتائج ملموسة. وعندما ننظر إلى الوراء، يمكن أن نستنتج أن إعلان أرضنا منطقة خالية من الأسلحة النووية في عام ١٩٩٢، لم يضعف أمننا. بل على العكس من ذلك، وكما أشار وزير خارجيتنا في المنتدى الإقليمي الوزاري لرابطة دول جنوب شرق آسيا الذي عُقد في بانكوك في الصيف الماضي، فإن نظام المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، إلى جانب اتباع منغوليا سياسة خارجية منفتحة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، قد أدّيا إلى تعزيز أمننا. وهذه السياسة جعلت أرض منغوليا في مأمن من أي برامج أو ممارسات وطنية أو أجنبية تتعارض مع مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وبالتالي، فقد كسبنا ثقة شركائنا ورضاهم وتخلّصنا من الأسباب الكامنة وراء الاهتمام الذي لا داعي له من جيوش البلدان الأخرى. والفائدة الأخرى الجديرة بالذكر في هذا الصدد هي كوننا نتكلم الآن بارتياح عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بدون أن يتضايق منا أحد. بل على العكس، سعى الجميع لدعم طموحاتنا المتواضعة. وإذا نجحنا في ذلك، ليس هناك أي سبب يمنع من نجاح الآخرين، سواء كانوا في شمال شرق آسيا أم خارجها.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفد بلدي لحركة عدم الانحياز وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي على دعمهم المستمر لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وأشارك الوفود الأخرى التشديد على أن فرص دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ اليوم أعلى من أي وقت مضى. إن تنفيذها الفعال والامتثال لها أمران ضروريان ليصبح نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فعالا وتتوفر له مقومات البقاء. بالإضافة إلى الغرض الأساسي من نظام الرصد الدولي التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد ثبت أنه مفيد لتطبيقات مدنية وعلمية أوسع. ومنغوليا، بوصفها بلدا مضيفا لأربع محطات للرصد الدولي، مستعدة للعمل مع الآخرين في استكشاف هذه الإمكانات غير المستغلة.

بالإضافة إلى الجهود المتواضعة التي تبذلها منغوليا لتعزيز نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار، فهي تسعى للإسهام بنصيبها في صون السلام والأمن الدوليين من خلال مشاركتها الفعالة في عمليات حفظ السلام. ونحن فخورون بأن منغوليا أصبحت أحد أكبر ٢٠ من البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بنشرها مؤخرا كتيبة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ومنغوليا مستعدة لزيادة تعزيز إسهامها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في السعي لتحقيق السلام والأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم وفدي الكامل لجهودكم، سيدي الرئيس، لقيادة عمل اللجنة إلى نتيجة مجدية.

السيد بالسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم وأن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل وتعاونه خلال الأسابيع القادمة.

لقد تم التغلب على الجمود المستحكم الذي اتصفت به إلى حد كبير المناقشات والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح خلال السنوات الماضية. وهذه المسائل الهامة تتصدر جدول الأعمال الدولي الآن، وكما لاحظ المتكلمون خلال جلسة مجلس الأمن قبل أسبوعين، ستكون الأشهر الـ ١٢ المقبلة هامة للغاية في تحديد التوجه العام لجهودنا في المستقبل.

للمرة الأولى أصبح تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هدفا واقعيا عمليا، بعد أن كان رؤية بعيدة المنال إبان مؤتمر قمة ريغان – غورباتشوف الذي عقد في ريكيافيك في عام ١٩٨٦. إن اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي تعهد فيه المجلس بدعم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي جعلنا أقرب بخطوة من تحقيق ذلك الهدف. كما وفّرت الالتزامات التي تعهد بها مؤخرا رئيس الولايات المتحدة أوباما ورئيس روسيا ميدفيديف بالسعي لإبرام معاهدة ملزمة قانونا تخلف معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية حفازاً هاما لاستمرار جهود نزع السلاح. وفي الوقت الذي يشهد فيه المجتمع العالمي هذه التطورات الإيجابية، ما زال يواجه مخاطر جسيمة من الانتشار النووي. وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ما زالت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لأمننا العالمي. ولئن كانت المعاهدة قد صمدت أمام اختبار الزمن، فقد واجهت تحديات عديدة في السنوات الأخيرة. وتشمل هذه التحديات مزيداً من الانتشار وحيازة جهات فاعلة من غير الدول للأسلحة النووية والإرهاب النووي. ويجب أن تقوي هذه التحديات من عزيمتنا لتعزيز عالمية معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها وسلطتها، وتوحيد جهودنا لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ ليعيد الثقة الحقيقية بنظام عدم الانتشار.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكِّر لبنة جوهرية في الهيكل العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، من المؤسف أنه من بين الدول الـ ٤٤ التي يتعين تصديقها على المعاهدة لتدخل حيز التنفيذ، ما زال يتعين على ٩ دول التوقيع أو المصادقة عليها. ونرحب بالإشارات الإيجابية التي تأتي من فرادى البلدان في ذلك الصدد وهي من المؤمل أن تشجع البلدان الأخرى التي لم تصدِّق على المعاهدة بعد على المضي قُدما في ذلك. وبفضل هذه التطورات الأخيرة، قد يصبح دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمراً في متناول اليد.

إن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قابلة للتحقق خطوة أساسية أخرى نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونرحب ترحيبا صادقا باعتماد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل، ونأمل أن تبدأ المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مطلع العام المقبل. وهناك مجالان رئيسيان آخران يتعلقان بأسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة وجدول أعمال نزع السلاح هما الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. تؤيد أيسلندا تأييدا تاما إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وتنفيذهما الكامل، وتدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى هذين الصكين إلى أن تفعل ذلك بدون تأخير.

كثيرا ما يشار إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أنها أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن العالميين في إساءة استخدامها وانتشارها بصورة غير مشروعة. ويخدم العمل على منع انتشار هذه الأسلحة قضية التنمية وحقوق الإنسان أيضا. لذلك، تؤيد أيسلندا بقوة برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتدعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز تنفيذه. وبالمثل، فقد ثبت مرارا وتكرارا أن الألغام الأرضية والقنابل العنقودية تلحق ضررا غير مقبول بالمدنيين، أثناء الصراع وبعده على السواء. لذلك، نؤيد تأييدا تاما اتفاقية أوتاوا لمكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونأمل أن تقرِّبنا القمة التي ستعقد في كارتاخينا بكولومبيا في وقت لاحق من هذا العام من إضفاء الطابع العالمي عليها. كما تعرب أيسلندا عن تقديرها لاعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في العام الماضي بوصفها معلما رئيسيا في معالجة الأضرار الإنسانية التي سببتها هذه الذخائر.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الحاجة تمس إلى إبرام معاهدة مُلزمة قانونا لتجارة الأسلحة لتنظيم استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها في جهودنا للحد من الخسائر البشرية المرتبطة بانتشار الأسلحة التقليدية. وستدعم أيسلندا التدابير لتحقيق ذلك الهدف خلال هذه الدورة للجمعية العامة، ونأمل أن تبدأ المفاوضات بشأن المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

ويشاطر وفد بلدي الرأي الذي أعرب عنه بعض المتكلمين السابقين، ومفاده أنه لتحقيق كامل الاستفادة من الأجواء المؤاتية الناشئة على ما يبدو، قد يتطلب الأمر الآن إجراء استعراض أساسي للآلية الحكومية الدولية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي أنشأتها الأمم المتحدة قبل أكثر من ٣٠ سنة.

وبلدي من بين أكثر من ٢٠ من الدول الأعضاء التي لم تكن لديها جيوش أبدا أو ألغتها. ولذلك، كان مما له دلالة خاصة لوفد بلدي أن تسمع السيد دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وهو يُطلع اللجنة، لدى افتتاح الدورة، بأن النفقات العسكرية العالمية المقدّرة تجاوزت في العام الماضي ١,٤ تريليون دولار، بزيادة حقيقية بلغت نسبتها ٤ في المائة مقارنة بالعام الماضي، وزيادة مروّعة بنسبة ٤٥ في المائة منذ عام ١٩٩٩. فلنأمل أن يتسنى ترجمة التفاؤل الحالي والتوقعات الكبيرة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى عكس مسار هذا التوجه المزعج خلال الأعوام القادمة.

السيد ريبيرا مورا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد السلفادور، نود أن نتقدم إليكم، سيدي، بأصدق تهانينا على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن على يقين تام بأنه سيكون بمقدورنا، في ظل قيادتكم، أن نواصل إحراز التقدم بشأن جدول أعمالنا. كما نود أن نهنئ نواب الرئيس ومقرر هذه الدورة. ومن المؤكد أن حنكتهم الدبلوماسية وقدراتهم المهنية ستكون مفتاح تيسير أعمال اللجنة. ونود أيضا أن نعرب عن سرورنا بحضور الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السفير دوارتي. فقد كان مناصرا لا يكل لجدول أعمال نزع السلاح بمعناه الأوسع نطاقا. كما نود أن نعرب مجددا عن بالغ تقديرنا للسفير ماركو أنطونيو سوازو، نائب الممثل الدائم لجمهورية هندوراس، على ما قام به من عمل ممتاز خلال دورة اللجنة الأولى لعام ٢٠٠٨.

ونحن على يقين من أنه سيكون بمقدورنا، خلال جلسات هذه الدورة، أن نحرز تقدما هاما بشأن المسائل التي

سينظر فيها في اللجنة الأولى، حيث أننا شهدنا مؤشرات واعدة على إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أوجد مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن مؤخرا بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191) آفاقا مشجعة لتحقيق هدفنا المشترك، المتمثل في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتجسد هذا الأمر في اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ونعتقد أن هذا القرار يوفر مجموعة من المبادئ التوجيهية والتدابير التي، إذا ما تحققت، ستعزز على نحو كبير السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

وقد أوجد المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أيضا بيانات صريحة تلقيناها ببالغ السرور، بما في ذلك النية الجدية للغاية التي أعربت عنها حكومات الولايات المتحدة والصين وإندونيسيا في اتخاذ الخطوات اللازمة لإحالة المعاهدة إلى سلطاتها المختصة قصد المصادقة عليها. ونأمل أن تتم تلك المصادقات وأن تشجع وتنشّط بلدانا أخرى على أن تحذو حذوها.

كما نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن إجراء مفاوضات لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها، بإبرام معاهدة تكون خلفاً لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية قبل ٥ كانون الأول/ديسمبر، وهو الموعد الذي سينتهي فيه العمل بذلك الاتفاق. ونحث البلدان الأخرى على الانضمام إلى هذا النوع من الجهود، لا سيما البلدان الواقعة في مناطق الصراع أو التي لديها نزاعات خطيرة مع دول أخرى.

كما يشجعنا اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح بعد ١٢ سنة من الجمود. ونحن على يقين بأن عام ٢٠١٠، بفضل هذا الإنجاز، قد يشهد إحراز تقدم كبير بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال ذلك. ومن الأهمية بمكان أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في المفاوضات لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وقد استمعنا للعديد من التعهدات التي قطعت في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نشيد بها ونأمل أن يتم الامتثال لها. غير أننا نود أن ننظر في سبل إحراز التقدم في ميدان الأسلحة التقليدية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واليوم، تشكِّل هذه الأسلحة أكبر سبب للوفيات الناجمة عن العنف المسلح في بلداننا. وتشكل هذه المسألة لبلدي، السلفادور، أولوية للأمن القومي والإقليمي، ليس لأن ازدياد انتشار الاتجار غير المشروع يتسبب بقدر أكبر من الأضرار في حد ذاته فحسب، بل أيضا لأن له تداعيات سلبية على التنمية الاقتصادية العادية والسلم الاجتماعي بصورة عامة.

ويشكِّل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أحد أخطر التهديدات للأمن القومي والإقليمي والدولي. وذلك لأن هذه هي فئة الأسلحة الأكثر استخداما من لدن الجريمة المنظمة، والعصابات، والمجرمين العاديين وغيرهم من الخارجين على القانون. وهي تسهم في حرمان المواطنين من الأمن، وتؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، وتفاقم الصراع المسلح والعنف المسلح. وعلى الصعيد الإقليمي، ندعم تناول مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في إطار لجنة الأمن لأمريكا الوسطى.

وعلى نحو عام، نرى أنه من الأهمية بمكان أن تبذل جهود متواصلة لإحراز تقدم في المفاوضات الرامية إلى تعزيز معاهدة لوضع معايير مشتركة دولية بشأن استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، وتشمل الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة، وفقا لولاية الجمعية العامة على النحو الوارد في القرارات ذات الصلة.

وتتمثل مسألة أخرى يهتم بها بلدي في الألغام المضادة للأفراد، لا سيما البرامج المعنية بإعادة التأهيل البدني والنفسي لضحايا هذه المتفجرات، فضلا عن البرامج التي تعزز إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي. ونأمل أن يتم تناول هذه المسألة بالتفصيل في المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي سيعقد في كارتاخينا، بكولومبيا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونأمل في التعهد بمزيد من الالتزامات الإنسانية على الصعيدين التقني والمالي من جانب المجتمع الدولي بغية تعزيز هذه البرامج المعنية بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

وتلتزم حكومة السلفادور على نحو قوي وثابت بتضافر الجهود مع المجتمع الدولي لتعزيز نزع السلاح بصورة عامة بسبب التكلفة الباهظة لتكديس الأسلحة، الذي يتم على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إليها معظم البلدان. كما نرى مع شعور ببالغ القلق، ووفقا لمعهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام، ازدادت النفقات العسكرية بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٨، لتصل إلى المبلغ القياسي المتمثل في ١,٤ تريليون دولار، أي، بزيادة مقدارها ٥٠ في المائة على ما كانت عليه في عام ١٩٩٩.

وينبغي لهذه الأرقام الخطيرة أن تحفز البلدان التي زادت ميزانياتها العسكرية على التوقف للتفكير بصورة واضحة وشفافة ومسؤولة في ما إذا كانت ستكون أفضل حالا لو أنها، بدلا من أن تستثمر تلك الأموال في سابق تسلح غير مبرر، استثمرتها في مكافحة الفقر والجوع والاحتياجات الملحّة الأخرى لشعوبها.

ولو تمكّنا من استثمار مجرد مبلغ صغير من النفقات التي تصرف حاليا على الأسلحة في التعاون الدولي من أجل التنمية، لحققنا ما تم التعهد به من التزامات في مختلف مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومكافحة انعدام الأمن الغذائي، ومكافحة تغير المناخ، ومكافحة مختلف الأوبئة التي تؤثر على العالم. ونعتقد بأن الوقت قد حان للانتقال من البلاغة والخطابة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة. ولهذا السبب، نعتقد أن اللجنة الأولى ينبغي أن تعزز العلاقة الوثيقة والمتلاحمة بين نزع السلاح والتنمية، حتى نتمكن من إيجاد سبيل لعكس مسار التوجه صوب تكديس الأسلحة، والمضي قُدما بدلا من ذلك على طريق تحقيق السلام والرفاه لجميع شعوب المجتمع الدولي.

وأخيرا، نود أن نشدد على الإسهامات القيِّمة والعمل الجدير بالثناء للمنظمات غير الحكومية التي ساعدت على زيادة الوعي بالآثار المفرطة الضرر لسباق التسلح على الصعيد الإنساني وعلى التنمية المستدامة.

السيد بوريما (النيجر) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أتقدم لكم بأحر التهانئ، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ويود وفد النيجر أن يؤكد لكم على كامل تعاونه معكم فيما تقومون به من عمل هام للغاية. ونحن واثقون تماما بأن أعمال اللجنة ستتم في أجواء ودية للغاية وستكلل بالنجاح. وقد أثبتت الجلسة التنظيمية، التي ترأستموها بكل إتقان واقتدار واحترافية وفعالية، أن الأمر سيكون كذلك، إذ أبنتم منذئذ عن الخصال ذاتها. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وتنعقد دورة هذا العام للجنة الأولى في سياق مؤات تماما فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، سواء أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية. وقد تميّز عام ٢٠٠٩ بالفعل ببعض الأحداث المشجعة للغاية. وكخطوة للقيام بمتابعة إيجابية لخطة العمل ذات النقاط الخمس التي حث فيها الأمين العام الدول الأعضاء على إعادة إدراج مسائل نزع السلاح في جدول الأعمال، اتخذت مجموعة من أهم الأطراف الفاعلة مبادرات هامة. ففي ٢٩ أيار/مايو على سبيل المثال، قام مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، لأول مرة خلال عقد من الزمن باعتماد برنامج عمل للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩، ممهدا السبيل بذلك لإجراء مفاوضات ومناقشات موضوعية بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح الاستراتيجي وعدم الانتشار. وشكّلت هيئة نزع السلاح، من جانبها، باعتبارها الهيئة التداولية للجمعية العامة، بالرغم من أنها لم تتمكن من تقديم توصيات لتنفيذ برنامج عملها لفترة ثلاث سنوات ٢٠٠٩-٢٠١٢، منبرا للدول الأعضاء لتقديم بعض الأفكار الواعدة، بل وللدخول في التزامات يمكنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وقد تعززت تلك التطورات على الصعيد المتعدد الأطراف بزخم جديد بفضل التفاهم والتعاون المتبادلين بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين، أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. فقد أفضى البيان المشترك للرئيسين أوباما وميدفيديف إلى اتفاق من حيث المبدأ في تموز/يوليه على التفاوض بشأن معاهدة تخلف معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي سينتهي العمل بها في نهاية عام ٢٠٠٩. وقد تمت الإشادة والترحيب بهذا الإنجاز بالإجماع. ومما لا شك فيه أن نفس هذه الأجواء العامة المتسمة بالتفاهم هي التي سادت خلال انعقاد مؤتمر قمة مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي (S/PV.6191) وخلال المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومن الواضح أن عام ٢٠٠٩ مهّد السبيل لبعض المواعيد النهائية الحاسمة التي ستحل في عام ٢٠١٠، لا سيما مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وقد تمثل أحد السبل للإعداد لذلك في اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩). وفي عام ٢٠٠٩ ذاته، تجدر الإشارة إلى أن الإسهام الهام الذي قامت به أفريقيا في مجال نزع السلاح النووي، عندما تم في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بدء نفاذ معاهدة بليندابا، وهي معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

وبينما تشكّل الأسلحة النووية التهديد الرئيسي للجنس البشري، لا تزال أسلحة الدمار الشامل الأخرى تقوض السلام والطمأنينة في العالم. لذلك، لن نتمكن من الإبقاء فعلا على سلامة الكوكب سوى بتحقيق الهدف النبيل ذاته المتمثل في نزع السلاح العام والكامل، الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٣٧٨ (د-١٤) وشكّل موضوع دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (انظر القرار دإ-٢/١٠). ولذلك السبب نعلّق آمالا كبيرة على الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في عام ٢٠١٠. ولذلك السبب أيضا نواصل العمل على عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وصياغة مشروع إعلان بشأن عقد الأمم المتحدة الرابع لنزع السلاح.

وعلاوة على التهديد المتمثل في الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، تواجه البلدان النامية آفات أخرى تتمثل فيما يسمى بالأسلحة التقليدية. ويعني وجود الألغام والذخائر العنقودية أنه ما زالت هناك مساحات

شاسعة من الأراضي الخصبة في عدد من أجزاء العالم يتعذر الوصول إليها ولا يمكن استغلالها. ويمكن لاتفاقية الذخائر العنقودية، التي فتح باب التوقيع عليها في دبلن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكان بلدي من أوائل البلدان التي صادقت عليها، أن تكون مجدية للغاية في هذا الصدد. ونرحب بانعقاد المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أي اتفاقية أوتاوا، في كارتاخينا، كولومبيا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. كما نرحب بانعقاد الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي من المقرر عقده في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حتى قبل بدء نفاذ الاتفاقية.

وتتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بزيادة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في العديد من أرجاء العالم، كما تؤدي إلى ازدياد جميع أنواع الاتجار، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. والواقع أن الأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق يجدون أنفسهم عاجزين أمام هذا الأمر ويتطلعون إلى المجتمع الدولي طلبا للمساعدة.

وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، أن يمنع هذه الظاهرة، لا سيما من خلال التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد في عام ٢٠٠١.

وقد أجرى الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عُقد في عام ٢٠٠٨، تحليلا شاملا، يمكن للاجتماع الرابع الذي ستعقده الدول في عام ٢٠١٠ أن يستخدمه للمضي قدما صوب الهدف المتمثل في إبرام صكوك دولية ملزمة قانونا بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها والسمسرة فيها.

وسيساعد إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة بصورة خاصة على تنظيم الأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلدي ويشجع الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشئ بموجب القرار ٦٣/٢٤٠، ونحثه على مضاعفة جهوده لتحقيق ذلك الهدف. وتثبت هذه الأمور كافة، إن كان يلزم إثبات ذلك، أهمية تعددية الأطراف لدى السعي إلى إيجاد حلول للمشاكل العالمية، لا سيما في مجال نزع السلاح.

السيد لومايا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشارك المتكلمين السابقين تقديم التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة، وأن يهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ونحن على اقتناع بأنه سيكون في مقدورنا أن نحقق نتائج هامة في أعمالنا في ظل قيادتكم المقتدرة. وأود أن أؤكد لكم على كامل استعدادنا للتعاون معكم خلال أعمال اللجنة. وبادئ ذي بدء، أو أن أقول إن جورجيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ملاحظاتي الموجزة، أود أن أعرب عن آرائنا بشأن مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي، والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما لتلك المسائل من أثر على الحالة في بلدي.

وفيما يتعلق بمسألة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نتطلع إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المقرر عقده في عام ٢٠١٠. ولا بد من انضمام جميع الدول إلى المعاهدة، وبالتالي، فإننا نشارك المتكلمين الآخرين دعوة الدول

الأعضاء التي ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام إلى تلك المعاهدة.

ويتمثل أحد الصكوك الأساسية الأخرى التي تسهم في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أنه ينبغي بدء نفاذ تلك المعاهدة في المستقبل القريب. كما نعتقد أن آلية التحقق من المعاهدة ينبغي أن تستكمل بدون مزيد من التأخير.

ويشيد وفد بلدي بعمل مؤتمر نزع السلاح الذي توصل، بعد عقود من الجمود، إلى اتفاق على برنامج عمل، ونعتبر ذلك تطورا إيجابيا. ونتطلع إلى مواصلة هذا الزخم المشجع خلال دورة العام المقبل للمؤتمر.

وفيما يتعلق بمسألة تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي، أتيحت لبلدي الفرصة في عدة مناسبات للإعراب عن كامل دعمه لمبادرة وضع معاهدة دولية لتجارة الأسلحة. والواقع أن هذه الآلية يمكن أن تشكل صكا فعالا في مجال عدم انتشار الأسلحة التقليدية. وكما شدد العديد من المتكلمين في هذه القاعة، لا يزال تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها ونقلها وتدفقها على نحو غير مشروع أحد أكثر البنود اتساما بالتحديات على جدول الأعمال المتعلق بالأمن الدولي. ويشكل وجود ما يسمى بالنقاط البيضاء والأراضي المحتلة، التي تكون فيها آليات المراقبة الدولية ضعيفة للغاية أو منعدمة، تربة خصبة لانتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد النووية، فضلا عن تكديس الأسلحة التقليدية ونقلها على نحو غير مشروع.

وكما تعلم جميع الوفود، يتم تكديس كميات هائلة من الأسلحة في منطقتي أبخازيا وإقليم تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية في جورجيا. وما دام أن آليات المراقبة الدولية لا يمكن استغلالها في تلك الأراضي، فليست هناك أي ضمانات بتاتا بأن تلك الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الخطيرة بصورة خاصة مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة، لن يتم نقلها إلى الجماعات الإرهابية أو الإجرامية، مما سيشكل تهديدا خطيرا ليس لمنطقة محددة بعينها فحسب بل أيضا للمجتمع الدولي قاطبة.

وقد انضمت جورجيا إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ولا تزال تؤيد تعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة الحصول على المواد النووية والمواد المشعة أو استخدامها أو نقلها بصورة غير مشروعة. ويزداد الشعور بالخطر جراء المحاولات العديدة التي تمت في السنوات الأخيرة للتهريب النووي عبر أراض في بلدي غير خاضعة لسيطرة السلطات المركزية. وقد أحبطت تلك المحاولات بفضل التدابير الفعالة التي اتخذتها أجهزة إنفاذ القانون في جورجيا. غير أنه ينبغي التشديد على أن محاولات التهريب تلك وقعت في الوقت الذي كانت فيه بعض آليات الرقابة الدولية قائمة في الميدان في ما يسمى بالنقاط البيضاء. ونظراً لعدم وجود دولي في أبخازيا و إقليم تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، كان من المستحيل القيام بأي نوع من أنشطة التحقق هناك، وبالتالي، ازداد خطر انتشار المواد النووية وأسلحة الدمار الشامل بشكل كبير.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسترعي الانتباه إلى ما لجميع هذه المسائل من أثر على الحالة في بلدي. وبينما أتكلم أمامكم، لا تزال منطقتان من مناطق بلدي تحت الاحتلال الأجنبي غير القانوني. وتواصل جارتنا الشمالية تعزيز قواتها بصورة غير قانونية في أبخازيا وإقليم تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، في انتهاك خطير لاتفاق النقاط الست الذي تم التوصل إليه بوساطة الاتحاد الأوروبي فضلا عن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وبدلا من تفكيك قاعدة غودوتا العسكرية، التي يجب أن تغلق وفقا لبيان إسطنبول المشترك لعام ١٩٩٩، يجري تعزيزها. وإجمالا، هناك

١٠ ٠٠٠ من قوات الاحتلال المتمركزة في القواعد العسكرية غير القانونية في هاتين المنطقتين، أي، في تسخينفالي ودجافا وسوخومي وغودوتا وأوشامشير. وفي الوقت ذاته، سمعنا كلاما عن الحاجة إلى وضع هيكل أمني جديد من ممثلي هذا البلد ذاته الذي لا يزال يتحدى الترتيبات الأمنية القائمة، البلد الذي لا ينفذ ما تعهد به من التزامات نحو المجتمع الدولي، بينما يستمر بكل صفاقة في انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد ومبادئ القانون الدولي، واتفاق النقاط الست. ونحن على اقتناع بأن تنفيذ الالتزامات القائمة يجب أن يشكل شرطا مسبقا ضروريا لإجراء أي مناقشة هادفة بشأن الهيكل الأمني الأوروبي.

ونحن واثقون بأن الوقت مناسب، في ظل هذه الظروف، ليدافع المجتمع الدولي عن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد الأنصاري (قطر): أود بداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي. وأتوجه أيضا بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين، متمنيا لكم كل النجاح والتوفيق في مهامكم، ومؤكدا لكم تعاوننا التام لإنجاح المهام المناطة بكم. وأود أيضا أن أشكر الصديق العزيز، السيد سيرجيو دوارتي، على مشاركته معنا وعلى بيانه الذي أدلى به لدى افتتاح الدورة. وأؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل السودان الشقيق، باسم المجموعة العربية.

وتسعى دولة قطر جاهدة إلى تعزيز آلية نزع السلاح وتنفيذها، وهي طرف في العديد من الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال نزع السلاح. وقد شاركت في جميع المؤتمرات وأيّدت جميع القرارات ذات الصلة وهي تقدم تقارير موضوعية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي إلى مكتب شؤون نزع السلاح، من أجل الإسهام في إعداد تقارير سنوية إلى الأمانة العامة. وعلى المستوى الوطني في دولة قطر، تتولى مهمة مراقبة وتفعيل حظر الأسلحة لجنة أنشئت لذلك الغرض منذ عام ٢٠٠٤. وتضم ممثلين من هيئات الدولة ذات الصلة. كما تستضيف دولة قطر حلقات دراسية ومنتديات لتعزيز التدريب وتبادل التجارب الفنية في مجال تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة بجميع أنواعها، لا سيما عندما يتعلق تنفيذ تلك الاتفاقيات بتعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتنفيذ الصكوك والبروتوكولات الدولية ذات الصلة.

كما تقوم دولة قطر بسن التشريعات الوطنية اللازمة لتنفيذ التزاماتها في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ويتم أيضا تدريب الكوادر الوطنية وتعزيز التوعية الإعلامية في مجالي التنفيذ والتحقق بشأن عدة اتفاقيات هامة نحن طرف فيها، كاتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد عُقدت في آذار/مارس الماضي في الدوحة حلقة دراسية إقليمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

وتأتي على رأس جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح مسألة نزع السلاح النووي، ولكن، مع اقتراب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي سيُعقد في العام القادم، فإن التقدم لا يزال بطيئا في ذلك المضمار. وما زالت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بموجب المعاهدة تأبى الالتزام بتنفيذ أهم بنودها، أي التوقف عن تطوير ترساناتها النووية وخفضها. ولا تزال هناك دول أخرى حائزة للأسلحة النووية لم تنضم بعد للمعاهدة. وندعو إلى استعراض المعاهدة في ضوء القرارات والمقررات التي اتخذت في المؤتمرات

التحضيرية، واتخاذ مواقف عملية ومخلصة من قبل جميع الدول.

ونؤكد أن التخلص النهائي من الأسلحة النووية هو المطلب الأساسي الذي لا يمكن التنازل عنه، لأنه ببساطة، أحد أهم أركان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحتى ذلك الحين، يجب التوصل عاجلا إلى إبرام صك دولي ملزم قانونا لإعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

إن دولة قطر حريصة على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفعيل الركائز التي تستند إليها، وهي، عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونؤكد في هذا الخصوص على وجوب عدم المساس بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وعدم وضع العقبات أمام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، في سعيها لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية. وندعو إلى حل الخلاف حول قضية الملف النووي الإيراني بالوسائل السلمية، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن نجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتطلب تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥، الذي تم التأكيد عليه عام ٢٠٠٠، لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وقد اتخذ ذلك القرار في إطار صفقة سمحت بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. ودعا القرار إلى ضرورة الاتفاق على اتخاذ خطوات عملية محددة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخاصة بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، خلال مؤتمر القمة الذي عقده في أيلول/سبتمبر المنصرم (انظر S/PV.6191)، والذي ذكّر أيضا بمقررات وقرارات المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

إننا في دولة قطر نعلن تأييدنا التام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتنفيذ المبكّر لنظامها الفعال للتحقق، الذي أثبت نجاحه وفعاليته ومصداقيته في رصد التجارب النووية على مدى السنوات الثلاث الماضية. كما نتطلع بشغف إلى اليوم الذي ستدخل فيه المعاهدة حيز التنفيذ. وفي هذا الصدد، لا تدخر دولة قطر أي جهد لإقناع الدول التي لم توقّع أو تصادق بعد على المعاهدة بالإسراع في الانضمام إليها. وتقوم دولة قطر بذلك على مستوى الاتصالات الثنائية والإقليمية والاجتماعات الدولية والمتعددة الأطراف. وبهذه المناسبة، نهيب بالدول التي لم تنضم إليها بعد أن تسارع بالانضمام، ونرجو بإلحاح من الدول التسع المتبقية من مجموعة دول المرفق ٢ البالغ عددها ٤٤ دولة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما دعونا إلى تنفيذ هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عُقد في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ومن التحديات الأخرى في مجال نزع السلاح، انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإخفاق في استعراض هذه المشكلة بشكل مهني بسبب غض الطرف عن مسؤولية بلدان المنشأ، التي تصدّر الملايين من تلك الأسلحة بدون قيود أو رقابة كافية.

ومما يثير قلقنا العميق أيضا، انتشار الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، كتلك التي زرعتها إسرائيل في

جنوب لبنان، ولا تزال تقتل المدنيين وتصيبهم بعاهات مستديمة. ولذلك، قمنا بالتوقيع على إعلان ولينغتون المتعلق بالذخائر العنقودية، الصادر عن مؤتمر دبلن في عام ٢٠٠٨، وننظر في إمكانية الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية.

ونشاطر المجتمع الدولي أيضا قلقه إزاء خطورة الأسلحة التقليدية واستمرار تطويرها. إلاّ أن التعاطي مع هذه المسألة يجب أن يتسم بالإنصاف وعدم استهداف دول بعينها لتعرية قدراتها الدفاعية، في الوقت الذي نرى فيه دولا أخرى تعمل على تطوير قدراتها التسليحية، مما يترتب عليه عاملا حفازا لسباق التسلح، وإهدارا للموارد بمعدلات تخل بالتنمية والمعايير البيئية.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، في البداية، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. وإننا على ثقة بأن قيادتكم القديرة ستمكِّن اللجنة من إنجاز أعمالها على نحو أمثل خلال هذه الدورة. كما أتوجه بخالص التهنئة إلى سائر أعضاء المكتب.

ويؤيد وفد بلادي البيانات التي أدلى بها كل من ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، باسم المجموعة الأفريقية، وممثل السودان، باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. ونود من خلال هذا البيان التأكيد على بعض الملاحظات والشواغل التي توليها ليبيا أهمية قصوى.

فيما يخص ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي يمثِّل أولوية بالغة الحيوية والأهمية لأمن البشرية ومستقبلها، فإننا نذكر بمبادرة بلادي التاريخية عندما قررت طواعية التوقف عن إنتاج القنبلة الذرية التي كانت على وشك تصنيعها، وقدمت بذلك خدمة كبيرة للسلام والأمن في العالم. لقد كانت هذه المبادرة تعبيرا ملموسا وحقيقيا عن إيمان الأخ قائد الثورة، معمر القذافي، بضرورة تخليص البشرية من مخاطر أسلحة الدمار الشامل، بما فيها السلاح النووي.

إن ليبيا تستحق على ما قامت به كل التقدير والوفاء من العالم. ويجب أن تتم مساعدتها على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن حق جميع الدول أن تطور قدراتها على استغلال الطاقة النووية، وألاّ تقوم بإثراء الوقود النووي إلاّ للأغراض السلمية، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن تشجّع الدول على ممارسة ذلك الحق.

وكما ذكر الأخ العقيد معمر القذافي في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/64/PV.3)، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تضطلع بدور للتحقق من قبول جميع الدول المعنية بدون استثناء لنظام الضمانات، حتى تكون هذه الوكالة وكالة دولية فعلا. ويعني ذلك، لكي تكون لهذه الوكالة صفة العالمية، يجب عليها أن تراقب جميع الدول المعنية بدون استثناء. ولا بد أن يتم تفتيش مفاعل ديمونة الإسرائيلي، وإلاّ فإن جميع دول الشرق الأوسط سيكون لها الحق في امتلاك السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نطالب بتوسيع نطاق ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشمل التحقق من التخفيضات التي تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية لأسلحتها النووية، حتى نتمكن من إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

وندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدون إبطاء، وإخضاع جميع منشآتها النووية للتحقق، لإشراف نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتبر هذا الإجراء خطوة أساسية لبناء الثقة، سعيا إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بجميع الجهود الدولية المبذولة في سبيل إنشاء مناطق آمنة وخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، سعيا لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بتعهداتها التي قطعتها بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذا لما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمرين الاستعراضيين للمعاهدة، اللذين عُقدا في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، خاصة فيما يتعلق بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة.

إن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وجهان لعملة واحدة. وينبغي العمل على تحقيق الترابط والتوازن بينهما، لأن تركيز الجهود على عدم انتشار الأسلحة النووية، بدون تركيزها بصورة متوازية على نزع السلاح النووي، يشكِّل نهجا انتقائيا يقوم على ازدواجية المعايير. وبالتالي، لا يمكن لذلك أن يخدم الهدف الأسمى المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وترحب ليبيا بالرؤية المطروحة حاليا على الساحة الدولية بشأن بناء عالم خال من الأسلحة النووية، التي عززتها المبادرات التي اتخذتها مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي للدخول في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تخلُف معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء المفاوضات بشأن التوصل إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، يمكن التحقق منها. ونأمل أن تقترن المبادرات المعلنة بخطوات عملية ملموسة في اتجاه الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وإلى أن يتم تحقيق ذلك، ندعو إلى إنشاء آلية دولية للتحقق من المعلومات التي تقدمها الدول الحائزة لهذه الأسلحة بشأن التخفيضات التي تجريها لترساناتها النووية، في إطار الاتفاقيات الثنائية التي أبْرمت بين عدد منها، ونطالب بأن تتجسد النوايا الإيجابية في خطوات جادة وسريعة لإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانونا لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام، السيد بان كي - مون، الوارد في خطة العمل ذات النقاط الخمس.

وتشاطر بلادي المجتمع الدولي قلقه إزاء التحديات الأخرى في مجال نزع السلاح، خصوصا فيما يتعلق بانتشار الألغام الأرضية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأسلحة التقليدية. وهذه مشاكل تتطلب نهجا متعدد الأطراف يقوم على احترام مبادئ الأمم المتحدة، وإبداء الشفافية والمرونة اللازمتين من أجل معالجة هذه المشاكل بصورة موضوعية ومتوازنة تأخذ في الاعتبار شواغل الأطراف كافة.

و فيما يخص الألغام و المتفجرات من مخلفات الحرب، تعاني مناطق كثيرة من دول العالم من انتشار الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في أراضيها، مما يهدد حياة الملايين من الأرواح، ويبعث على عدم الطمأنينة وانعدام الاستقرار. ومن المؤسف أن الآليات الدولية القائمة لم تتناول هذه المشكلة بصورة موضوعية ومتوازنة وتأخذ في الاعتبار شواغل الكثير من الدول المتضررة.

لقد جرت معالجة مسألة الألغام الأرضية بشكل مبتور من خلال اتفاقية أوتاوا، التي فرضت للأسف الشديد حظرا كاملا على الدول الضعيفة فيما يتعلق بالألغام، وحرمتها بذلك من أبسط وأضعف سلاح دفاعي يمكن أن تستخدمه للدفاع عن حدودها. كما أنها أهملت الحقيقة المتمثلة في أن الدول المتضررة هي في الواقع الدول التي

تعرضت للغزو والاحتلال والعدوان، وهي أنواع من السلوك يجب تحريمها لكي تنتفي حجة امتلاك الألغام. ولكل هذه الأسباب، بات من الملحِّ والضروري استعراض اتفاقية أوتاوا وإدراج العناصر التالية في موادها، والالتزام بها وتنفيذها عمليا، إذا ما أريد لها أن تكون صكا مُرضيا ومقبولا. ويتعلق الأمر بالنقاط التالية: أولا، إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، التي لا تزال مزروعة في أراضي الكثير من الدول، رغم زوال ظروف الحرب التي أدت إلى زرعها. ثانيا، معالجة ضحايا الألغام وغيرها من المتفجرات وإعادة تأهيلهم. ثالثا، إصلاح البيئة المتضررة بالألغام والآليات والمتفجرات من مخلفات الحرب. رابعا، تحريم زرع الألغام في أراضي الغير وإلزام مَن زرعها بإزالتها على حسابه وتعويض مَن تضرر منها. خامسا، الإلغاء الكامل لتصنيع وحيازة أسلحة الدمار الشامل التي يتحتم حظرها قبل حظر الألغام. سادسا، السماح للدول الضعيفة بامتلاك الألغام لحماية حدودها والدفاع عن أراضيها.

إن اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ بصيغتها الراهنة تفتقر إلى التوازن الذي يحقق مصالح الجميع. ولذلك، تطالب بلادي باستعراضها وإعادة صياغتها على نحو يستجيب لهذه المطالب التي تجسِّد انشغالات الكثير من الدول. إن إغفال هذه المطالب سيكون على الدوام مبررا لامتناع وفود دول عديدة عن التصويت على مشروع القرار الذي سيقدم في هذا الشهر في إطار أعمال اللجنة الأولى. وسيكون مبررا لأطراف عديدة في الاتفاقية قد تكون انضمت إليها بدون تروّ، للانسحاب منها، وفقا للمادة ٢٠ من الاتفاقية ذاتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى المعاناة التي تكبدها الشعب الليبي جراء وجود عدد هائل من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب العالمية الثانية بين قوات المحور والحلفاء في أراضيه، التي أودت بحياة الكثيرين وتسببت في إعاقة آلاف الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال، فضلا عن عرقلة مسيرة التنمية وحركة الاستثمار في المناطق الملغومة، أو التي يشتبه في أنها ملغومة. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يؤكد على ضرورة أن تتحمل الدول التي قامت بزرع تلك الألغام مسؤوليتها الأخلاقية، وأن تتعاون مع ليبيا في التخلص من ذلك الإرث المميت، وذلك بتقديم الدعم المادي والفني، ودفع التعويضات المناسبة للأسر المتضررة وتمكينها من تلقِّي العلاج اللازم بتوفير الأطراف الصناعية للذين تسببت الألغام في إعاقتهم، والمساعدة على إدماجهم في المجتمع. وفي هذا الشأن، نشيد بالتعاون الليبي – الإيطالي في هذا المجال، ونأمل في أن تتعاون جميع الدول والبلدان المتضررة.

وفي الختام، نرى أنه لا مناص من المضي قُدما في إطار التعاون الجماعي المتعدد الأطراف، الذي بدونه لن ننجح في تجاوز الإخفاقات ومواجهة التحديات المتزايدة في جميع مجالات نزع السلاح. ويتطلع وفد بلادي إلى أن تحقق اللجنة برئاستكم النتائج الإيجابية المرجوة.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهانينا لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ونحن على يقين بأن تجربتكم وقيادتكم ستساعدان اللجنة على إنجاز أعمالها. كما نود أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

(تكلم بالعربية)

يود وفد بلادي أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل السودان، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

إن حكومة العراق تؤيد جميع الجهود الدولية والإقليمية التي تسعى إلى جعل عالمنا أكثر أمنا لنا جميعا ولأجيالنا القادمة. وتؤمن إيمانا مطلقا بأن نتحمل جميعا المسؤولية عن ضمان سلامة وصلاحية المعاهدات والاتفاقيات

المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤكد انضمامها إلى توافق آراء سائر أعضاء الأمم المتحدة بشأن التهديد الخطير الذي يمثّله وقوع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إيصالها في أيدي أطراف من غير الدول واستخدامها لأغراض إرهابية. وبالتالي، ينبغي أن نتصدى جميعا لهذا التهديد كجبهة موحدة بفاعلية أمثل وإدراك كامل لما ينطوي عليه الأمر من خطورة.

لقد أعلنت حكومة بلادي التزامها واحترامها للمعاهدات والاتفاقيات والترتيبات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، واتخذت جملة من التشريعات والتدابير التنفيذية لترجمة التزاماتها على أرض الواقع. كما تدعو حكومة بلادي إلى انضمام الجميع إلى الاتفاقيات الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل، وامتثال الجميع لها بدون تمييز، والإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. وهي الأمور التي توفر للمجتمع الدولي الضمانة الوحيدة من عدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وأكد العراق على أنه سيكون بلدا خاليا من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وأكد تمسكه باتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد شهدت الفترة الماضية تطورات إيجابية رحبت بها حكومة بلادي، وتمثّلت في مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي عُقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6191) والقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي صدر عنه، فضلا عن التقدم المحرز خلال الدورة ٥٣ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي اتخذ القرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية، والقرار المتعلّق بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط (GC(53)/RES/16 و 17، على الترتيب)، اللذين يعتبران من أولويات الدول العربية بسبب الظروف المعروفة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

لقد انضم العراق إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُمية وتدمير تلك الأسلحة لعام ١٩٩١. ويؤكد العراق التزامه الكامل بتنفيذ جميع أحكامها ومتطلباتها من خلال إنشاء مركز تنسيقي وطني، تتمثل في دائرة الرقابة الوطنية، التي قامت بدورها في إنجاز التقرير السنوي بشأن تدابير بناء الثقة وتقديمه إلى وحدة التنفيذ في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف. كما قامت السلطات العراقية المختصة بوضع الآليات اللازمة الخاصة بمراقبة المواد المزدوجة الاستخدام وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٥١ (١٩٩٦)، بعد أن تم إلغاء لجنة الأمم المتحدة للرقابة والرصد والتحقق والتفتيش وإغلاق مكاتبها بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٦٢ (٢٠٠٧)، حيث تم وضع آليات جديدة وقوائم مستحدثة في ضوء قوائم الاتحاد الأوروبي.

وقد وقّع العراق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ويجري حاليا متابعة الإجراءات التشريعية الأخرى في مجلس النواب بغرض استكمال خطوات التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. كما صادق العراق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ودخلت حيز التنفيذ في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدّم العراق إعلاناته بشأن الأسلحة والمنشآت الكيميائية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وتجدر الإشارة إلى أن العراق وقّع على البروتوكول الإضافي النموذجي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد أصدر مجلس الوزراء القرار ٢٨٣ لعام (٢٠٠٩)، المتعلق بموافقته على مشروع قانون التصديق على البروتوكول، وإحالته إلى مجلس النواب للتصديق عليه في أسرع وقت ممكن. وعلى صعيد متصل، أعدت الهيئات العراقية المختصة عددا من التشريعات المتمثلة في قانون عدم الانتشار في العراق الذي

يهدف إلى إنشاء وإدامة نظام وطني موحد يمكِّن العراق من الوفاء بالتزاماته الخاصة بمعاهدات واتفاقيات عدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ووسائل إيصالها، وتطبيقه على جميع الأنشطة السلمية، بما في ذلك المواد والمعدات والتقنيات وما يتصل بها من إنتاج وامتلاك واستخدام وتخزين واستيراد وتصدير وشحن وتصريف وإدارة، أو أي أنشطة أخرى، بما يضمن عدم تحويلها إلى أنشطة محظورة وعدم عرقلة استخدامها للأغراض السلمية.

ويؤكد وفد بلادي على أن السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو الإزالة التامة لهذه الأسلحة، وفق مراحل تدريجية من شأنها أن تؤدي إلى بناء الثقة بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويوفر أيضا حوافز للدول غير الأطراف في المعاهدة لكي تنضم إليها.

كما نود التذكير بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (انظر A/51/218، المرفق)، التي تؤكد على أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها مخالف لأحكام القانون الدولي الخاص بالنزاعات المسلحة، وعلى التزام الدول بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

لقد أعرب العراق دائما عن إيمانه الثابت بأهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتجسد هذا الموقف عمليا في تأييده لقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة في إطار البند، ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط''. ويرى العراق أن منطقة الشرق الأوسط بوضعها الحالي غير خالية من الأسلحة النووية بسبب عدم التحقق من إمكانيات المنشآت النووية الإسرائيلية ذات القدرات العسكرية، في حين أن جميع المنشآت النووية لدول المنطقة، عدا إسرائيل، خاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتأسيسا على هذه الخصوصية، يرى العراق أن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا بد أن يتم التمهيد له بخطوات أساسية منها شروع إسرائيل بنزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)؛ إذ أن هذه الخطوات تشكِّل مقدمة ضرورية يمكن أن تساهم في تخفيف التوتر في المنطقة.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد على حق الدول كافة بدون تمييز في إجراء البحوث بشأن الطاقة الذرية وفي إنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية؛ وبما ينسجم مع أحكام معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات الموقّع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نود أن نؤكد أن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ومنع وصولها إلى أيدي الإرهابيين؛ وبما ينسجم مع مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

في هذا السياق، نود أن نعرب عن الأمل في أن يتكلل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ بالنجاح وأن يتجاوز الإخفاقات التي شهدها المؤتمران السابقان وأن يخرج بنتائج ملموسة ومتوازنة للحفاظ على مصداقية هذه المعاهدة وتحقيق عالميتها؛ حيث أننا لا نستطيع أن نتحمل عبء الاستمرار في فشل المؤتمرات الاستعراضية الذي سيهدد مستقبل معاهدة عدم الانتشار والجهود الدولية في هذا المجال،

التي تمثِّل حجر الأساس في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

السيدة هايلي (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الممثلين الذين تكلموا قبلي تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والستين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سائر أعضاء المكتب. وأعرب عن خالص تقديري لسلفكم السفير ماركو أنطونيو سوازو ممثل هندوراس، الذي قادنا إلى خاتمة ناجحة في الدورة الثالثة والستين. أود مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على بيانه الاستهلالي. ويعرب وفدي عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ووفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

ومن المشجع أن نلاحظ أن الدورة السنوية للجنة الأولى تنعقد في وقت أحرز فيه بعض التقدم في مجال نزع السلاح. ونظرا لأن التحديات التي تواجه نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ما زالت تشكل أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين، يرحب وفدي بالبوادر الإيجابية التي لاحت في الأشهر الماضية ويأمل بتحقيق تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي. ويسرنا أن نرى ضمن أمور أخرى، عددا متزايدا من الدول تعرب عن تأييدها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونجاح الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، واتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الرامي إلى إبرام معاهدة جديدة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

كما يرحب وفدي بالتقدم المحرز مؤخرا في محادثات جنيف بشأن المسألة النووية الإيرانية ويقدّر المرونة التي أبدتها جميع الأطراف خلال العملية. إن هناك زخما يتولد ويجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للاستفادة من الفرص التي تنشأ للتأكد من أنها تحمل في ثناياها نتائج ملموسة.

ولئن كنا لا نستطيع أن نتوقع تغيير المناخ الدولي المتوتر نوعا ما بين عشية وضحاها، يعتقد وفدي أن هناك بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لبناء الثقة على الصعيد الدولي والمحافظة عليها من أجل الدفع قُدما بقضية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد الدولي، أي، من خلال التأكيد مجددا على الالتزام الجماعي بالمحافظة على حُرمة الاتفاقات الدولية ومن خلال الاعتراف بشكل جماعي بالحاجة إلى السعي لإحراز التقدم في الوقت نفسه في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

هناك اتفاق شبه عالمي على أنه ليس في وسع المجتمع الدولي مواجهة التحديات للسلام والأمن والاستقرار إلاّ من خلال تعددية الأطراف، وخصوصا عندما تكون تحت إشراف الأمم المتحدة بعد تعزيزها وإصلاحها وتنشيطها. إن تعددية الأطراف يمكنها توفير المصداقية والشرعية عند معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ولذلك، يجب أن يتكاتف المجتمع الدولي وأن يعمل بجد لتعزيز إيجاد عالم خالٍ من الخوف من التسلح النووي. وينبغي أن تعالج المسائل النووية بالحوار والتفاوض. وليس في وسع فرض الجزاءات أو اللجوء إلى القوة تقديم حل مستدام لشواغل الانتشار.

إن السلام والأمن ليسا مهددين من جراء الأسلحة النووية وحدها. فأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية والأسلحة التكسينية، تشكل تهديدا للأمن الدولي. في ميدان الأسلحة التقليدية أيضا، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تعرف بحق على أنها الأسلحة الجديدة للدمار

الشامل، وسهولة الحصول عليها يشكلان مصدر قلق خطير. ومن المعروف أن هذه الأسلحة تصعد الصراع وجرائم العنف وتغذي الإرهاب وتعيق إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وتقوض التنمية المستدامة الطويلة الأجل في العديد من مناطق العالم النامي، وبخاصة في قارتي أفريقيا. ولهذا السبب تعلِّق إريتريا أهمية كبرى على برنامج العمل المتعلِّق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وهي لا ترى أي صك أفضل منه منذ اعتماده في عام ٢٠٠١ باعتباره صكا مُلزما سياسيا.

ولا بد من المحافظة على التوازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. إن العلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية ينبغي معالجتها بصورة مناسبة. ونزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ينبغي المضي بهما قُدما بطريقة متوازنة. وفي هذا الصدد، تؤمن إريتريا إيمانا راسخا بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير جميع جوانب العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بدون تمييز، ما دام ذلك يتفق مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويؤكد وفدي مجددا على دعمه القوي لزيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم المدخلات والمساعدة إلى البلدان النامية في مجالات الطاقة النووية والأمن والسلامة النوويين وتطبيق التكنولوجيا النووية.

إن نزع السلاح يفيد البشرية، ليس لأنه يقضي على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن فحسب، وإنما لأنه يساعد على تحويل الموارد المالية والاقتصادية إلى جهود التنمية. أود أن أختتم بياني بدعوة جميع الأطراف المعنية إلى إظهار الإرادة السياسية الكافية لتخفيض الأسلحة النووية وتدميرها.

السيد كوليما (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد زامبيا، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة، وأن أهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين. وأنا واثق بأنه بفضل قيادتكم الحكيمة، ستنجح اللجنة في مداولاتها بشأن العمل المعروض عليها، ويمكنكم التعويل على الدعم من وفدي. ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية باسم المجموعة الأفريقية وممثل جمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

يحيط وفدي علما بالتخفيضات من جانب واحد في الترسانات النووية في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، ما زال استمرار حيازة بعض الدول الأعضاء لهذه الأسلحة، إلى جانب طموحات الآخرين في حيازة النوع نفسه من الأسلحة، يشكِّل أحد التهديدات الرئيسية للأمن البشري والبيئي على الصعيد العالمي. ونشأت هذه الحالة المؤسفة في الوقت الذي وضعت فيه الأمم المتحدة مختلف معاهدات تحديد الأسلحة التي هدفها الأسمى هو نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبوصفنا دولا أطرافاً في هذه المعاهدات، لم يكن امتثالنا وانضمامنا إلى هذه الصكوك بعيد المنال فحسب ولكن مثيرا للجدل أيضا. ولهذا السبب تعترف زامبيا بالجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية وإنشائها وتقدر تلك الجهود وترحب بالالتزامات التي تعهد بها قادة روسيا والولايات المتحدة لمتابعة إبرام معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية، فضلا عن المجالات الأخرى التي تهم العالم.

وزامبيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأفريقي، تؤيد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وتلتزم بها، وهي المعروفة بمعاهدة بليندابا. وتود زامبيا حث الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، على الاستمرار في توفير القيادة اللازمة لتحقيق عالمية المعاهدة.

بالإضافة إلى هذا، هناك حاجة أيضا إلى أن يعمل مجلس الأمن جاهدا من أجل تعزيز الجهود المتعددة الأطراف القائمة والشفافية في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية أداتين أساسيتين في مكافحة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن بعض المواد البيولوجية والكيميائية ذات استخدام مزدوج وتمثل تحديات وفرصا على حد سواء. وترحب زامبيا بالدعم الذي تقدمه شعبة التعاون الدولي والمساعدة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا العصر من الإرهاب الدولي، يكتسي قيام الدول الأعضاء بكشف الانتشار على الحدود أهمية لأمنهم ورفاههم. ونظرا للموقع الجغرافي الذي تتمتع به زامبيا، هناك حاجة إلى الحصول على دعم من المجتمع الدولي من أجل تعزيز القدرات الفنية والبشرية.

وما زالت مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل أحد المسائل الصعبة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالنسبة لزامبيا. ويستند هذا أساسا إلى المشاكل التالية: الصراعات الأهلية التي لا تنتهي أبدا في بعض البلدان المجاورة؛ وموقعنا الجغرافي – السياسي الذي يجعل ضبط الحدود ومراقبتها عملية مكلِّفة للغاية. إن زامبيا ملتزمة ببرنامج عمل عام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومع ذلك، عمل نقص الموارد على إبطاء وتيرة التنفيذ لدينا. وبلدنا بوصفه بلداً ناميا محدود الموارد، فإن تقديم المساعدة الدولية عن طريق التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف أمر حاسم لتحقيق ذلك.

ما زالت الألغام الأرضية تشكِّل حجر عثرة أمام إحراز تقدم في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية المستدامة وفي الوقت نفسه تثقل كاهل زامبيا بالالتزامات المالية في الجهود التي تبذلها في تنفيذ عملية إزالة الألغام الباهظة التكاليف. وعلى الرغم من أنه تقع لدينا إصابات محدودة ناجمة عن الألغام الأرضية، فما زالت زامبيا تواجه التحديات المتمثلة في تكلفة علاج ضحايا هذه الألغام وتأهيلهم والعملية في حد ذاتها. وهذا هو السياق الذي تعرب فيه زامبيا عن تقديرها للمساعدة المقدّمة إليها في إجراء مسح الألغام الأرضية على الصعيد الوطني من آب/ أغسطس ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩. وشمل المسح سبعة أقاليم من أصل تسعة يشتبه في احتوائها على مناطق متضررة. ويحدونا الأمل في أن التقرير المتوقع عن المسح سيقطع شوطا طويلا لتوفير الإحصاءات الشاملة والضرورية جدا عن مدى انتشار الألغام الأرضية، وفي نهاية المطاف تشكيل الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه الإجراءات المتعلقة بالسياسات. وتعترف زامبيا بالتعاون الذي جرى بينها وبين جيرانها في مجال إزالة الألغام على حدودنا المشتركة وتقدر ذلك التعاون.

وأكدت زامبيا مجددا التزامها بالاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية من خلال التصديق على تلك الاتفاقية في آب/ أغسطس ٢٠٠٩، وتحث الدول الأعضاء الأخرى التي لم تقم بذلك بعد على القيام بالشيء نفسه من أجل وقف الانتهاك الخطير للقانون الإنساني الدولي المرتبط باستخدام هذه الذخائر.

في الختام، أود أن أكرر تأكيد التزام حكومة بلدي بنزع السلاح العام والكامل. ويحدونا الأمل في أن يُولى لجميع مجموعات الأسلحة التي ما زالت قيد التفاوض ما تستحقه من اهتمام في هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

السيدة مرابط (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى الوفود التي تكلمت سابقا

لأتقدم إليكم، سيدي الرئيس، باسم وفد بلدي بخالص التهنئة على توليكم رئاسة اللجنة. إن صفاتكم المهنية وخبرتكم الدبلوماسية الكبيرة هي الضمانات بأنكم ستنجحون بصفتكم رئيسا. نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل ودعمه لكم وللمكتب. كما أود أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم السفير ماركو أنطونيو سوازو فرنانديز ممثل هندوراس. ونحييه على كل الجهد الذي بذله في إدارة عمل اللجنة الأولى في الدورة السابقة. كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء الأمانة العامة لما قدموه من مساعدة قيِّمة وإسهاما أساسيا في السير السلس لأعمالنا ونجاحها.

نبدأ الدورة الرابعة والستين وكلنا أمل في أن تتحقق المؤشرات الإيجابية والمشجعة التي شهدناها طوال هذا العام وتصبح حقيقة واقعة من أجل تحقيق أهدافنا المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ومهما أكدنا الحاجة إلى تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النووي فإننا لا نبالغ أبدا. وإذا أردنا أن نمضي قُدما بفعالية في مكافحة إطلاق العنان لأسلحة الدمار الشامل هذه، وإذا كنا نرغب في درء خطر رؤية الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول تستخدم هذه الأسلحة، فلن نغالي في التشديد على أهمية هذا النظام.

اليوم، ليس في وسع المجتمع الدولي أن يسمح لنفسه بتجاهل النداءات المتعددة والمستمرة من أجل القضاء الكامل والعالمي والتام على أسلحة الدمار الشامل، وبشكل أكثر تحديدا، الأسلحة النووية. ومن الواضح والجلي أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق القوى النووية عندما يتعلق الأمر بتخليص العالم من شبح الأسلحة النووية. والأمر متروك لها لوضع حد لتطوير هذه الأسلحة وتصنيعها.

كما أن من واجب المجتمع الدولي بأسره المضي قُدما في التعاون الوثيق من أجل التصدي لانتشار هذه الأسلحة، بطبيعة الحال، بدون تقويض الحق المشروع للبلدان النامية في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بحتة. تلك هي الدعائم الثلاث التي تشكل الأساس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمنحها قوتها وتوازنها وتجعلها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، من المناسب أيضا إعادة تأكيد أهمية الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. ولسوء الحظ، فإن تنفيذهما لم يكن كافيا وكان مجزأً، وخاصة فيما يتعلق بالقرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذ في ١٩٩٥ والخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠. وتدعو الخطوة الرابعة إلى إنشاء هيئة فرعية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح ذات ولاية لمعالجة نزع السلاح النووي ووضع اتفاقية بشأن هذا الموضوع (انظر NPT/CONF.2000/28 (الجزء الأول)). كذلك، فإن الحاجة إلى جعل معاهدة عدم الانتشار معاهدة عالمية أمر حتمي ولا يمكن تجاهلها. وفي ذلك الصدد، من المهم للغاية أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تخضع منشآتها النووية لنظام التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحن إذ نجد أنفسنا على أعتاب عقد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة، يجب علينا جميعا أن نقدر الأهمية الحقيقية لهذا الحدث الهام، وأن نعي التوقعات المحيطة به، بالنظر إلى التحديات المتعددة التي نواجهها، ويتطلب ذلك استجابات سريعة ومناسبة.

في ذلك الصدد، ترحب المملكة المغربية بالزخم الذي ولّدته الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة لصالح الأهداف المشتركة لعدم الانتشار ونزع السلاح. إن قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ في اجتماع قمة

مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191)، قد كرّس مبدأ الالتزام المتجدد من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح وعدم الانتشار. كما ينص على الرؤية المشتركة للمجتمع الدولي، وهي رؤية تستند إلى المسؤولية الجماعية والحاجة إلى تخليص العالم من جميع أشكال التهديد النووي. كما أشار ذلك القرار إلى العودة إلى تعددية الأطراف. ويعلِّق بلدي أهمية بالغة على هذا الجانب، ونحن نعتقد أن هذا سيتيح المجال أمام منظورات جديدة بشأن هذه المسألة. ونأمل أن يترجم هذا الاهتمام إلى تنشيط آلية نزع السلاح، واستئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي عطِّل لأكثر من عقد من الزمن. ومن شأن إحراز التقدم في هذا السبيل أن يساعدنا على المضي قُدما بجدول أعمال نزع السلاح.

يرحب المغرب بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الرامية إلى إجراء تخفيض كبير في ترساناتهما النووية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه هذان البلدان والمتمثل في التوقيع على اتفاق يخلف معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي تنتهي في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ويمددها.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر بالغ الأهمية. ونظرا لأنه ما زال يتعين تصديق تسع دول على المعاهدة فلا يمكن تنفيذها بشكل فعال ولا يمكن تعزيز نظام التحقق. ونقدّر أيما تقدير إرادة وفد الولايات المتحدة لبذل المزيد من العمل حتى يتسنى لمجلس الشيوخ التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما ندرك أهمية تأثير هذا التصديق على البلدان الأخرى المدرجة في الملحق ٢ وانضمامها إلى المعاهدة. لقد اشترك المغرب مع فرنسا في رئاسة المؤتمر السادس لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ونحن لن ندخر جهدا، خلال فترة الرئاسة المشتركة لمدة سنتين، من أجل تسهيل دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونغتنم هذه الفرصة لحث البلدان التي لم تصدق على المعاهدة بعد على القيام بذلك، وكذلك العمل على تحسين نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، وهو نظام رقابة على النطاق الدولي أثبت بالفعل أنه فعال في مناسبات مختلفة.

وأنا لن أقضي المزيد من الوقت بشأن هذه المسألة الهامة المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، لأننا سنتمكن من مناقشتها في وقت لاحق في الدورة خلال المناقشة الموضوعية. وأود أن أنتقل الآن إلى موضوع لا يقل أهمية وهو موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي ما فتئت تؤثر تأثيرا كبيرا على أمن دولنا وسكاننا. فالقارة الأفريقية، حيث يقع بلدي، هي إحدى أكثر القارات تضررا بسبب انتشار هذه الأسلحة الخطيرة. إن هذه الأسلحة تقوض الجهود الرامية إلى بناء السلام وحفظه. فهي تشجع الجريمة والإرهاب، وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية لشعبنا. ولن تحل كثير من الصراعات التي تزعزع استقرار أفريقيا ما لم يكن هناك تنظيم للاتجار بهذه الأسلحة والسمسرة فيها. ووفقا لذلك، فإن احترام أحكام برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أمر ضروري. وينبغي للمجتمع الدولي حشد طاقاته من أجل ذلك الجهد. ونرحب بعقد اجتماعات مختلفة على الصعيدين الوطني والإقليمي تهدف إلى تنفيذ برنامج العمل الذي تمخض عن القرارات التي اتخذها الاجتماع الثالث من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين وعُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

نظرا للحالة الراهنة، يكتسي عمل اللجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والستين أهمية بالغة، ويستدعي تعاونا وثيقا بشأن طائفة واسعة من المسائل. وهذه الهيئة العالمية ستعالج بصورة بناءة الكثير من الأمور التي على المحك

في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف سواء أكان ذلك في اتخاذ القرارات أم في مداولات الهيئة. كما ستولد هذه اللجنة الزخم المطلوب للاستمرار في الجهود المبذولة في الهيئات الأخرى ذات الصلة. ويؤيد بلدي، المملكة المغربية، تأييدا تاما أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، وبالتالي لن يدخر أي جهد لضمان أن ترتقي نتائج عمل اللجنة الأولى إلى مستوى توقعاتنا والوصول إلى الأهداف المنشودة.

وانطلاقا من المبادئ التي يؤمن بها المغرب وسياساته القائمة على أساس احترام القانون الدولي، والتزاما منه بأهداف السلام والأمن الدوليين، فإنه يؤمن إيمانا راسخا بمبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة. وتزداد الأدلة على صحة هذا المبدأ بازدياد الاعتماد المتبادل في العالم المعاصر، حيث أصبحت التهديدات والتحديات عالمية. ولن يتم التصدي لهذه التهديدات بصورة فعالة إلاّ من خلال المحافل المتعددة الأطراف وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي واحترام مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وبتطبيق هذه المبادئ وحدها نتمكن من المحافظة على السلام والأمن وبناء مستقبل أفضل حيث تأتي التنمية البشرية والاقتصادية قبل التسلح بلا قيود وهي تعتبر من الأولويات في سياسات الحكومة.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): تقدم بنن التهنئة إليكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، كما تهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وستحظون بتعاوننا الكامل. وتؤيد بنن البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

في الأشهر الأخيرة، شهد العالم بعض التغييرات الهامة التي تبشر بالخير بالنسبة للمفاوضات المقبلة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحث الدولتين العظميين على الاضطلاع بقيادة حقيقية في تحقيق زخم جديد وشامل للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستعادة وتعزيز توافق الآراء على الركائز الثلاث لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونرحب بهذا التأييد الواضح لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وندعو إلى التحييد التام لتلك الأسلحة في المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة أولى نحو التخلص التام منها، الذي ما زال الهدف الرئيسي لنزع السلاح النووي في سياق نزع السلاح العام الكامل.

وتحقيقا لهذا الهدف، علينا أن نحرز كل تقدم ممكن من أجل فتح الطريق أمام إضفاء الطابع المؤسسي على ما تم تحقيقه بالفعل وما نطمح إلى تحقيقه. وفي هذا المقام، يؤدي مؤتمر نزع السلاح دورا هاما للغاية. ونأمل التوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات الجارية حاليا بين الولايات المتحدة وروسيا لإبرام اتفاق يحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ويمثل احتمال تصديق الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تطورا إيجابيا. ونأمل أن يتحقق هذا في القريب العاجل لأنه سيكون خطوة حاسمة نحو الخيار الصفري على مستوى العالم. إن وضعا نوويا تضمن فيه الدول النووية أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية سيكون إسهاما هاما آخر في الخيار الصفري. وبهذه الطريقة، يمكن للمرء تغيير سلوك الدول والجهات الفاعلة في العلاقات الدولية من أجل إيجاد حالة تكون فيها أية محاولة للانتشار، أيا كان مصدرها، أمراً مشكوكا فيه.

يحدونا الأمل في أن الخلافات التي تقوّض التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيتم التغلب عليها في المؤتمر الاستعراضي المقبل لعام ٢٠١٠. وينبغي لنا العمل لضمان عالمية الانضمام إلى المعاهدة وتعزيز سلطتها. وتعتقد بنن أنه يجب علينا الاستمرار

في السعي، من خلال الآليات المتعددة الأطراف والوكالة الدولية للطاقة الذرية، للحصول على أفضل الحلول السلمية الممكنة للخلافات في الرأي القائمة بشأن انتشار الأسلحة النووية. وتعرب بنن عن دعمها الآن لقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتُخذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي.

وكان لوفدي شرف ترؤس الحوار بين الدول بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بوصفه رئيس الفريق العامل الأول التابع لهيئة نزع السلاح على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويجب على مؤتمر نزع السلاح الآن تنفيذ برنامج العمل الذي اتفق عليه في أيار/مايو من هذا العام، واتخاذ إجراءات ملموسة في أفرقة العمل الأربعة المتوخاة حتى يتسنى إحراز قدر أكبر من التقدم بشأن نزع السلاح.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكون أكثر حزما في تناول المسائل الهامة للغاية التي تنشأ فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. فتلك المشاكل مزعجة للغاية. وينبغي حظر التراكم المفرط للأسلحة التقليدية. وينبغي أن يكون هناك شعور أكبر بالمسؤولية الأخلاقية في عمليات نقل الأسلحة. ونأمل أن يتمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة من التوصل إلى توافق الآراء على المسائل المعروضة عليه حتى يتسنى لنا إبرام صك ملزم قانونا يضع ممارسات سليمة ومسؤولة من أجل القضاء على عمليات نقل الأسلحة التي تزعزع الاستقرار.

إن المبادئ الأساسية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الصعيد الإقليمي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة تشكل نقطة مرجعية مفيدة، وقد تكون مفيدة للعمل الجاري حاليا. ونحن نشدد على الحاجة إلى البحث عن أنجع السبل الملزمة قانونا للوقف النهائي لأي عمليات نقل للأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، وهو أمر نعتبره انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وله عواقب وخيمة. ونؤكد من جديد تأييدنا الكامل لإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. ويجب علينا تعبئة المجتمع الدولي في سياق تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

والجدير بالذكر، أن وفدي قال هنا منذ عام إنه يجب علينا التركيز على الالتزامات المترتبة على مجلس الأمن بموجب المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. لقد رحبنا بالمناقشة المفتوحة التي جرت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في مجلس الأمن بشأن صون السلام والأمن الدوليين وتنظيم التسلح (انظر S/PV.6017). وتود بنن أن تشكر كوستاريكا على تنظيم تلك المناقشة. وينبغي أن نتذكر أن المادة ٢٦ تنص على ”أقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح“. ونود أن نؤكد مجددا النداء الذي وجّهه مجلس الأمن إلى جميع الدول للحد من النفقات العسكرية وتكريس أكبر قدر ممكن من الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما مكافحة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

في ضوء ذلك، لا بد من إعطاء الأمين العام ولاية واضحة لرصد النفقات العسكرية وتحليل تأثيرها على الاقتصاد العالمي والأمن الدولي. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة في سياق الجهود المبذولة لتحويل أقل قدر ممكن من الموارد إلى ناحية التسلح، وإعادة توجيه الاقتصاد العالمي، بحيث يتمكن المرء من إيلاء الاهتمام للتحديات غير العسكرية التي تواجه الجنس البشري. وهذا الاعتبار ينبغي أن يتجسد في مشروع القرار الذي يجري تعميمه بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، وكذلك فيما يتصل بالولاية الممنوحة لفريق الخبراء الحكوميين بموجب قرار الجمعية العامة

١٣/٦٢، الذي سيستعرض عمل أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وزيادة تطويره.

ويسر بنن أنها وقّعت على الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، وهي تدعو إلى الانضمام العالمي إلى هذا الصك الهام لنزع السلاح. وما برحت بنن تعمل من أجل تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونحث جميع الدول الأطراف على ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي الثاني المقرر عقده في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في كارتاخينا بكولومبيا. ويجب على المجتمع الدولي الاستمرار في العمل من أجل حظر الأسلحة المفرطة الضرر ويجب تقديم المساعدة الإنسانية إلى الضحايا ومساعدة البلدان على مواجهة الآثار.

وما زال الإرهاب يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ونؤكد مجددا في هذا المقام على إدانتنا الشديدة لهذا الخطر بجميع أشكاله ومظاهره. ويجب تعزيز الإجراءات المتخذة للحيلولة دون حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. ونرحب بالاستعراض الشامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي جرى في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. ويكتسي تقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات للبلدان الضعيفة أهمية خاصة.

وختاما، يود وفدي أن يكرر النداء الذي وجّهه من منبر الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وزير خارجية بنن من أجل احترام قيمة الحياة البشرية (انظر A/64/PV.8). ونحث جميع الدول ومواطنيها على العيش في وئام وطني ودولي، من أجل تعزيز علاقات حسن الجوار والسعي لتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري، وعلى التعاون، والعمل معا لتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والحضارات من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد يونغ (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالإنكليزية): إن توقيع ٩٤ دولة على اتفاقية الذخائر العنقودية في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر الماضي، يمكّن القانون الإنساني الدولي الآن من توفير إطار شامل لمنع ومعالجة الآثار الوخيمة الناجمة على السكان المدنيين من جراء الأسلحة التي ما زالت تقتل وتشوّه بعد فترة طويلة من انتهاء الصراعات. إن اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والبروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، يمر كل واحدة منها بمرحلة مختلفة من التنفيذ. وهي مجتمعة تعالج جميع أنواع الذخائر المتفجرة التي تشكل تهديدا للمدنيين. وتبعث برسالة جماعية مفادها أن كل طرف في أي صراع مسلح يتحمل المسؤولية عن الآثار الإنسانية الناجمة عن الذخائر المتفجرة التي يستخدمها، حتى بعد انتهاء الأعمال القتالية. وتحث لجنة الصليب الأحمر الدولية جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه الصكوك الثلاثة الهامة على أن تنضم إليها.

إن عشر سنوات من تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد قد حسّنت حياة السكان في جميع مناطق العالم بحظر استخدام هذه الأسلحة، وضمان تدمير المخزونات وتطهير الأراضي الملوثة منها. ومع ذلك، برزت تحديات خطيرة يجب أن يتصدى لها المؤتمر الاستعراضي الثاني للاتفاقية الذي سيعقد في كارتاخينا بكولومبيا في الشهر المقبل. وتشمل هذه التحديات: زيادة تعبئة الموارد الوطنية

والدولية للوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقية؛ وضمان احترام أفضل للمواعيد النهائية لإزالة الألغام وتدمير المخزونات؛ وزيادة نوعية وكمية المساعدة المتاحة للضحايا.

وإذا ما نفِّذ بإخلاص البروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، يمكنه إنقاذ الأرواح بتزويد العاملين في إزالة الألغام بسرعة بالمعلومات الهامة للغاية بشأن جميع الذخائر المتفجرة المستخدمة في الصراع، وتحديد المسؤولين عن إزالة الألغام بشكل واضح وتقديم التزامات طويلة الأجل للضحايا. وقد دخل البروتوكول حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٦، إلاّ أنه لم ينفذ بعد بالكامل في الصراع أو حالات ما بعد الصراع. وما زال يتعين عليه أن يعالج بشكل ملموس مشكلة المتفجرات الموجودة من مخلفات الحرب. وعلى الرغم من أن العمل قد بدأ لتعزيز التخطيط لمجموعة من التدابير الوطنية لتنفيذ البروتوكول، نحث الاجتماع الذي ستعقده الدول الأطراف في هذا الصك في تشرين الثاني/نوفمبر على إثبات أنه ينوي التصدي لمشكلة المتفجرات الموجودة من مخلفات الحرب في الدول الأطراف المتضررة. وهذا أمر هام للغاية إذا أريد لهذا البروتوكول أن يحرز مكاسب حقيقية في المجتمعات المتضررة على المدين القصير والمتوسط.

من المرجح أن تدخل اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ في عام ٢٠١٠. ومثّل اعتماد الاتفاقية في دبلن والتوقيع عليها في أوسلو العام الماضي خطوة تاريخية نحو وضع حد لاستخدام الأسلحة التي تضر بشكل خاص بالسكان المدنيين بسبب عدم دقتها وعدم موثوقيتها، وبسبب الأعداد الهائلة من الذخائر الصغيرة التي يمكنها إطلاقها. ومن المتوقع أن يُعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠١٠. ومن المناسب أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، البلد الأكثر تضررا من هذه الأسلحة، قد عرض استضافة هذا الاجتماع الهام. وفي وسع الدول التي انضمت إلى الاتفاقية فعل الكثير قبل انعقاد اجتماع الدول الأطراف لضمان أن يتكلل الاجتماع بالنجاح. فعلى سبيل المثال، يمكن للدول تشجيع الآخرين على الانضمام إلى الاتفاقية، واعتماد التشريعات التنفيذية وتحديد الموارد اللازمة للتنفيذ. وفي وسع الدول التي تكدس الأسلحة إعداد الخطط لتدمير مخزوناتها، في إطار المواعيد النهائية، بل بدء تلك العمليات. وستستفيد الدول المتضررة من الخطط المعدّة جيدا لتنفيذ إزالة الألغام بموجب الاتفاقية والالتزامات المتعلقة بمساعدة الضحايا. وفي هذا الصدد، أنوه إلى أنه سيكون هناك اجتماع جانبي بشأن الذخائر العنقودية يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ويُعقد خلال ساعة الغداء، في هذه القاعة، حيث سيقدم عروضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وجميع الوفود مدعوة للحضور والإسهام.

نحث جميع الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في الاتفاقية على ضمان أن يكون أي بروتوكول يوضع في إطار اتفاقية الذخائر العنقودية مراعيا على نحو عاجل وبصورة فعالة للمشاكل الإنسانية التي تسببها هذه الأسلحة وعلى أساس قواعد قانونية واضحة. وينبغي لأي بروتوكول يعتمد في هذا الإطار أن يكون مكمِّلا لاتفاقية الذخائر العنقودية.

تؤيد لجنة الصليب الأحمر الدولية بقوة وضع معاهدة شاملة لتجارة الأسلحة ترسي معايير دولية مشتركة لتجارة مسؤولة في مجال الأسلحة التقليدية والذخيرة. فالأسلحة التقليدية تستخدم لارتكاب السواد الأعظم من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. وهي تسبب معاناة لا توصف بين صفوف المدنيين المحاصرين في الصراعات المسلحة وما بعدها. ومع ذلك، ما زالت إمكانية الحصول على مجموعة واسعة من

الأسلحة التقليدية إمكانية سهلة، حتى لمن ينتهكون هذا القانون دائما. إن الخسائر البشرية لهذه الظاهرة تفوق بكثير الخسائر التي تنجم عن أي أسلحة محظورة أو على وجه التحديد الأسلحة التي ينظمها القانون الإنساني الدولي. ولذلك نرى أنه من الملح للغاية أن تبدأ الدول بالتفاوض بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وتدرك لجنة الصليب الأحمر الدولية مدى تعقيد الكثير من المسائل ذات الصلة وحساسيتها لأنها شاركت في جلستي الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. ومع ذلك، نعتقد أن من الأفضل معالجة هذه المسائل في سياق المفاوضات.

في آب/أغسطس ١٩٤٥، كان أحد ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية، الدكتور مارسيل جونو، بين أوائل الشهود الأجانب على الدمار الكارثي الناجم عن استخدام الأسلحة النووية في هيروشيما. وتسجل مذكراته، ''كارثة هيروشيما'' الدمار الساحق الذي رآه والمعاناة الإنسانية التي لا توصف التي شهدها. وتجبرنا شهادته على ضمان ألاّ تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق.

مع مراعاة هذا الأمر، لا يسع لجنة الصليب الأحمر الدولية إلاّ أن ترحب بكون القضاء على الأسلحة النووية قد أعيد إدراجه الآن في جدول الأعمال الدولي. ونرحب، بصفة خاصة، بالاتفاق في مؤتمر نزع السلاح على استئناف تناول مسائل الأسلحة النووية، واجتماع قمة مجلس الأمن الأخير بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح (انظر S/PV.6191)، والمبادرات التي اتخذها مجموعة متنوعة من الدول قبل المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في العام المقبل. وتلاحظ اللجنة أنه، في عام ١٩٩٦، أكدت محكمة العدل الدولية أن مبادئ التمييز والتناسب الموجودة في القانون الدولي الإنساني تنطبق على الأسلحة النووية.

وفي تطبيق هذه المبادئ على الأسلحة النووية خلصت المحكمة إلى أن ''استخدام الأسلحة النووية يعد منافيا بوجه عام لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده'' (A/51/218، المرفق ، صفحة ٣٦).

نظرا للخصائص الفريدة للأسلحة النووية، تذهب لجنة الصليب الأحمر الدولية، بوصفها منظمة إنسانية، إلى أبعد من التحليل القانوني البحت. إن الأسلحة النووية فريدة من نوعها في قدرتها التدميرية والمعاناة الإنسانية التي لا توصف التي تسببها، وفي استحالة السيطرة على آثارها من حيث المكان والزمان، وفي مخاطر التصعيد والتهديد الذي تشكله على البيئة للأجيال المقبلة، وبصورة أكيدة على بقاء البشرية. وتناشد لجنة الصليب الأحمر الدولية جميع الدول ضمان ألاّ تستخدم هذه الأسلحة مرة أخرى على الإطلاق، مهما كانت وجهات نظرها بشأن قانونية هذا الاستخدام.

إن منع استخدام الأسلحة النووية يعني منع انتشارها ومكافحة نقل المواد والتكنولوجيا اللازمة لإنتاجها. ويتطلب الوفاء بالالتزامات القائمة الاستمرار في المفاوضات لمنع هذه الأسلحة وإزالتها نهائيا. لجنة الصليب الأحمر الدولية تحث جميع الدول على أن تغتنم بعزم وإلحاح الفرص الفريدة المتاحة الآن لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب أحد الوفود الإدلاء ببيان في إطار ممارسة حق الرد. ولكننا أخذنا أكثر من الوقت المخصص لنا، ولا يتوفر سوى أقل من ١٠ دقائق من الترجمة الشفوية، ولذلك سنستمع إلى البيان في نهاية جلسة بعد ظهر اليوم، وفقا للمرفق الخامس، الفرع واو، الفقرة ٨ من النظام الداخلي، التي تنص على ما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

''تمارس الوفود حقها في الرد في نهاية اليوم كلما كان من المقرر عقد جلستين في ذلك اليوم

وكلما كانت هذه الجلسات مكرسة للنظر في البند نفسه‘‘.

(تكلم بالإسبانية)

وينطبق ذلك على الحالة اليوم. وبالتالي، نستمع للبيانات في إطار ممارسة حق الرد في نهاية جلسة بعد الظهر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.